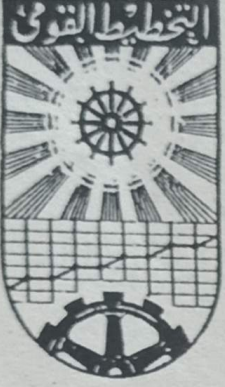


جمهورية مصر العربية



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٩٠٠)

مستجدات الحاضر تحديات المستقبل
لما يسمى : النظام العالمى الجديد

دكتور مصطفى أحمد مصطفى
خبير أول (أستاذ مساعد) الاقتصاد
السياسى الدولى

معهد التخطيط القومى

مايو ١٩٩٢

الغاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

النظام العالمي الجديد

البنوراما العالمي

" النظام العالمي الجديد " :

عرض وتحليل يشمل :

- ١- البنوراما الدولية ص ١
- ٢- البنوراما الاقتصادية ص ١٨
- ٣- البنوراما العربية ص ٣٧

النظام العالمى الجديد

١ - البانوراما الدولية

تعتبر التغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية سلسلة متصلة الحلقات تؤثر في إعادة تشكيل هيكل النظام العالمى ونمط العلاقات بين وحداته لمستقبل طويل ممتد .

والفترة الآتية ، فترة مخاض ، أو هى مرحلة انتقالية ما بين مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والمرحلة القادمة لفترة قد تمتد لسنوات غير قليلة قادمة .

ولقد ساهم زلزال الاتحاد السوفيتى فى احداث زلزال فى السياسة الدولية مما أكسب أحداث النصف الثانى من عام ١٩٨٩ سمة ديموقراطية تسعى الى تغيير مجرى التاريخ .

مما سبق شاع فى العالم انتشار مقولات جديدة فى أدبيات الشؤون الدولية على محاورها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، منية ، بأن نظاما عالميا جديدا على وشك بزوغ وميلاد بعد أفول نظام دولى قديم آخذ الانهيار .

يتناول هذا العرض ذلك المخاض وميلاد ذلك النظام العالمى الجديد تحت ظل ظروف

عاصفة . . .

مفهوم النظام العالمي

- ١- المصطلح نفسه وما يتفرع عنه من عناوين فرعية أو تفصيلية مثل " النظام الاقليمي " ليست مصطلحات جديدة في أدبيات الشؤون الدولية التي أستقر عليها منذ الخمسينات والستينات في علوم العلاقات الدولية ، رغم كل الاجتهادات المبذولة المحمودة من جانب المنظرين في الشؤون الدولية وهم كثيرون على اختلاف هوياتهم .
- ٢- ليس هناك ما يطلق عليه في العلوم الاجتماعية تعريفا ، ولكن يستقر ثقافة الاجتهاد دوما على التحديد مع ما ينصرف اليه استعمال كلمة مقولة او مفهوم لتجنب قولبة الفكر والانحياز الى جانب فهم أو تفسير دون ما اعتبار الى الاجتهادات الاخرى لاننا لا نجابه مستقبلا واحدا - بل ننتظر مستقبلات متعددة بقدر ما يسعى الاجتهاد وصولا اليها - ومقولة أو مفهوم النظام العالمي لا يبعد مطلقا عن هذا التحديد .
- ٣- بناء على ما ذكرناه حالا فان البعض قد ذهب الى أن النظام العالمي هو ما يمكن أن يعثل أنماط التفاعلات والعلاقات من خلال الوسائط السياسية للدول التي تعمل معا وفي نفس الوقت ، وبارتقاء الفكر السياسي فان فهم النظام العالمي أصبح أكثر تعقيدا عن ذي قبل ، فلم يعد قاصرا فقط على مجموعة التفاعلات بين الدول ، وانما ظهر الشكل أو النمط المنظومي لشبكة وسائط (فعاليات) ووسائل (آليات) معقدة تعدت حدود الدول فيما عرف بالشركات متعددة الجنسيات ، وكذلك المنظمات الدولية والاقليمية والمؤسسات والاتحادات الدولية العاملة والمهتمة بمجالات الشؤون والعلاقات الدولية .
- ٤- لقد قاد هذا الفكر البعض الى أن مفهوم النظام العالمي ينصرف الى :
" استمرارية الوحدات المكونة لشبكة أو هيكل النظام العالمي في نسق او نظام للعلاقات يتم من خلاله التعامل مع القواعد العامة (السائدة) التي تحكم تحديات الصراع وفرص التعاون في آن واحد على كافة المستويات الدولية " .

هـ- ان ذلك بالتحديد يقودنا الى امكانية التمييز بين ثلاثة مستويات :

(١) مستوى النظام العالمي :

وذلك ينصرف الى مجموعة الاستجابات المنصبة على التفاعلات الدولية خاصة بين الدول الكبرى والذي يتأسس على نوع وحجم العلاقات بينها ما يسمى بالمناخ العام للعلاقات الدولية في العالم ، ومن ثم ظهرت عدة كلمات كونت مفردات كثيرة للتعبير عن هذا المناخ مثل : القطبية - التعددية - الاستقطاب - التوازن - الردع - الوفاق - الحرب الباردة - التعاون - نزع السلاح - الديمقراطية - حقوق الانسان - الشرعية الدولية ... الخ .

(٢) مستوى النظام الاقليمي :

وذلك ينصرف الى مجموعة الاستجابات المنصبة على التفاعلات الدولية الحادثة في منطقة تتحدد على أساس جغرافي كانعكاس طبيعي وعلى الدرجة التي يصل اليها المناخ العام للعلاقات الدولية .

(٣) مستوى المؤسسات :

وذلك ينصرف الى نوعين هاسين هما :

* المنظمات الدولية .

* الشركات متعددة الجنسيات .

وهما كذلك عنصرين هامين من الوحدات المكونة لهيكل النظام العالمي .

٦- أما بصدد تلك الوحدات المكونة لشبكة أو هيكل النظام العالمي في نسق معين فانها تنصرف الى :

(١) الدول : وقد تكون كبيرة أو متوسطة أو صغيرة حسب امكانية ونسبة ومعدّل مساهماتها في تفاعلات العلاقات التي تتم من خلال القواعد العامة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والثقافية والامنية . وذلك وفقا لمكانتها وقوتها وحجمها .

(٢) المنظمات : سواء كانت دولية أو اقليمية حكومية أو غير حكومية (وهي تبلغ حوالى ٣٠٠٠ منظمة) وتمثل الامم المتحدة اكبر تجمع لمنظومة دول العالم ترتبط بمنظوماتها ووكالاتها المتخصصة عبر شبكة النظام العالمى على الامتداد الجغرافى لكافة دول ومناطق العالم على قدم المساواة حسبما يقضى به ميثاقها .

كما أن هناك المنظمات الاقليمية مثل منظمة المؤتمر الاسلامى ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، حركة عدم الانحياز ، منظمة تضامن شعوب آسيا وافريقيا ... الخ ، هذا بخلاف التجمعات الاقتصادية المؤسسة على مستوى العالم ، كما تعتبر الاحلاف العسكرية مندرجة تحت هذا الوضع (وان لاح فى الافق بوادر تحليلها بما يمكن تداعيات تشكيل ومسيرة النظام العالمى الان) .

(٣) الشركات متعددة الجنسيات :

وهي مؤسسات عملاقة غير سياسية ، غير حكومية ولكنها فوق حكومية كذلك تعمل على تدويل المجتمع الانسانى على اساس من التخطيط المركزى العالمى للانتاج والاستهلاك (والتي قد يتساوى مبيعات احداها فى سنة كاملة مع اجمالى ايرادات ما ينتجه العالم الثالث من مواد اولية لنفس السنة) .

ولا يفوتنا هنا الاشارة الى عنصر رابع له أهمية فى اكمال الصورة بالنسبة لبقية وحدات الشبكة المكونة لمنظومة النظام العالمى والتي تتمثل فى منظمات التحرير

المؤسسة على حركات التحرر المتفاعله بالتأكيد مع بقية عناصر النظام العالمى والمؤثرة عليه والمتأثرة به خاصة فيما يتعلق باحداث التوازنات المطلوبة فى المعادلات العالمية المطروحة للقضايا الملتهبة التى أوجدتها وتأسست عليها مبدئيا مهما طال امد كفاحها ونضالها المشروعين .

مراحل النظام العالمى

استقر النظام السياسى الدولى المعاصر بعد ما انهار الاقطاع الاوربى وتأكدت شرعية النظام السياسى الاوربى فى غضون عقد معاهدة وستفاليا لعام ١٩٤٨ التى أقامت النظام الدولى الحديث مؤلفا ومبنيا على تعدد القوميات وتأكيدا لتعدد الدول واعترافا باستقلالها وكان ذلك بمثابة مرحلة اولى للنظام العالمى انتهت باشتعال الحرب العالمية الاولى ، وما ان وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها حتى ظهرت المرحلة الثانية التى مازالت مستمرة حتى ما يشهده العالم فى هذه الآونة من تغيرات .

ويذهب البعض الى الاشارة بأن هذ حلة ، أى المرحلة الثانية - فيما بعد المرحلة التى انتهت بالحرب العالمية الاولى - يمكن سيمها الى مرحلتين فرعيتين :

(١) المرحلة الفرعية الاولى : مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (اى فترة ما بين الحربين) .

(٢) المرحلة الفرعية الثانية : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وما يعنى العرض هنا هو المرحلة الاخيرة - مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية - وبغض النظر عما شكلته الاتفاقات التى ارتبطت باسماء يالطا وبوتسدام وغيرها ، الا أنه يمكن تدارك متابعة حركة تاريخ النظام الدولى والعلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية

الثانية حيث يمكن تقسيمها الى المراحل التي أطلق عليها المصطلحات التالية :

- الحرب الباردة الاولى (ذات وضع استراتيجي) .
- التعايش السلمي : بداية انتعاش في العلاقات الدولية .
- الانفراج الدولي : مرحلة وسيطة لتهيئة أفضل للعلاقات الدولية .
- الحرب الباردة الثانية (ذات وضع تكتيكي) .
- التوافق الدولي : مرحلة تداخل واحتواء جديدة في العلاقات الدولية .
- التحالف الدولي : مرحلة تداخلت فيها عناصر معقدة لادارة مشتركة للعلاقات الدولية ، (ولو آنيا) .

ودون دخول في تفاصيل المعطيات التي مهدت للمرور خلال تلك المراحل فان ما يهم التحليل هنا هو ظهور ما يسمى بنظام المثلثات الحرجه ، وهما وعلى وجه التحديد مثلثين حرجين حيث استمرار وتأکید التأثير في العالم القائم على :

(١) المثلث الاستراتيجي : وهو يعبر عن التزاوج السياسي العسكري حيث تقف على قمته الولايات المتحدة الامريكية ويمثل الاتحاد السوفيتي أحد زواياه والصين الزاوية الاخرى .

(٢) المثلث الاقتصادي : وهو يعبر عن التزاوج الانتاجي التقني حيث تقف على قمته الولايات المتحدة الامريكية وتمثل أوروبا الغربية أحد زواياه واليابان الزاوية الاخرى .

وبدون تطورات وتفاعلات جذرية لعناصر هذان المثلثان فان تأثيرات أساسية طرحت نفسها على الساحة لتؤثر على منظومة وهيكل النظام العالمي برمته .

لذا تهيأ المسرح الدولي الى الدخول في ارهاصات النظام العالمي الجديد بفعل :
١ - تقلص دور الاتحاد السوفيتي مع ازدياد دور الولايات المتحدة .

- (٢) اتساع الفجوة الانتاجية والتقنية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .
- (٣) تناقص الجاذبية لمصادقية الايديولوجية للاتحاد السوفيتى فى الداخل والخارج .
- (٤) استمرار ضعف الموقف الدولى للاتحاد السوفيتى بما جلبته اوضاع ازمته .
- (٥) ملامح لتقاعد الاتحاد السوفيتى عن لعب دور القطب بالرغم من استمرار حيازته لاسلحة عظمى .

المرحلة الانتقالية السائلة أخطر مراحل تشكل النظام العالمى

- وفى التسلسل التالى محاولة لرسم ملامح هذه المرحلة الانتقالية :
- (١) سقوط الانظمة الشيوعية فى دولها بشكل متلاحق فى عام ١٩٨٩ .
 - (٢) انهيار المعسكر الشيوعى وتفكك الكتلة السوفيتية .
 - (٣) محصلة البندين السابقين هو : ان نظام القطبية الثنائية تم انهياره واقعا .
 - (٤) انهيار جدار برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ كان معناه انتصار الغرب فى الحرب الباردة الاولى (استراتيجية) والثانية (تكتيكيا) .
 - (٥) انهيار المثلث الحرج الاول الاستراتيجى (السياسى العسكرى) .
 - (٦) استيلاء وتبؤ المثلث الحرج الثانى الاسمدى المسرح الدولى بشكل استراتيجى جديد ومختلف .

ومن هنا يذهب البعض الى التأكيد أن النظام العالمى الجديد له سمة اقتصادية مالية بالدرجة الاولى ، انتاجية تقنية بالدرجة الثانية ، معلوماتية أو توميه بالدرجة الثالثة، بيئية طبيعى بالدرجة الرابعة مع تغليف ذلك كله بأثواب قشيبه من الدعاية للديموقراطية ، وضمان حقوق الانسان ، وتدعيم سيادة القانون واحترام الشرعية الدولية ، كل ذلك تحت مظلة استراتيجية جديدة ومختلفة عن تلك التى سادت كافة المراحل المنتهية بانتهاء الحرب الباردة التكتيكية

وما تستلزمه مرحلة الارهاصات والسيولة الدولية من توافق وتحالف دوليين .

وبالرغم من تأكيدات بعض المحللين على انفراد الولايات المتحدة الامريكية بزعامة العالم فى هذا المنعطف التاريخى الا أنه يلوح فى الافق ظلال شك تؤيدها الاسباب التالية :

- (١) تحول الولايات المتحدة الامريكية الى اكبر مدين فى العالم .
- (٢) معاناة الميزانية العامة من عجز متفاقم .
- (٣) ظاهرة افلاس متوالية لبعض المؤسسات المالية الامريكية الضخمة .
- (٤) تزايد اعتماد الولايات المتحدة على الموارد الخارجية .
- (٥) ملامح تراجع وركود فى النشاط الاقتصادى العام وتزايد معدلات البطالة .
- (٦) صعوبة السيطرة على المنظومة الرأسمالية العالمية .

ولهذا نتحفظ مع بعض المراقبين الذين يذهبون الى أن قيادة العالم لم تسلم زمام الامور تماما وبشكل نهائى الى يد الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك فان طرفى المثلث الحرج الاقتصادى ، اى اليابان واوروبا الغربية ليسا فى درجة نضج مؤهلة للظهور كأقطاب فاعلة على المسرح السياسى الدولى بالرغم من قوتها الاقتصادية والتقنية الضخمة .

وقد أظهرت أزمة الخليج الثانية التى قادت الى حرب تحرير الكويت ما يؤيد ذلك ، وان حالة التردد وعدم القدرة على الحسم ونقص الخبرة السياسية الدولية عند اليابان مرجعة الى اسباب داخلية تكبل العملاق الاقتصادى اليابانى على المستوى الدولى ، وهذا ما يدعونا الى الشعور بالابتسار الواضح لمساندة المركبة السياسية المركبة الاقتصادية والتقنية وناتج محصلتهما النهائى تجاه فاعليتها كقطب سياسى عالمى يعادل القطبية الاقتصادية التقنية .

وكذلك فانه بالنسبة لاوربا الغربية المعتمدة أساسا على الولايات المتحدة الامريكية ضايا الامن والدفاع ، فقد كشفت أزمة الخليج الثانية التى أدت الى حرب تحرير الكويت

عن حجم وثقل مسؤولية الاعالة السياسية والعسكرية والمساهمة فى صنع واتخاذ القرارات الامـر الذى يمكن أن تتداعى به الامور الى ظهور صدام بين الوحدات الفاعلة فى التحالف الاوربى مستقبلا ورغم مظاهر التقارب الشديد الذى يستشعر منه اندماج الكيانات السياسية المتعددة فى كيان سياسى اوربى موحد تمهيدا لاوروبا جديدة مع نهاية ١٩٩٢ ذات الكيان الاقتصـادى السياسى الواحد ، وهو ما تعكسه معطيات المرحلة الانتقالية ذات الحالة السائلة المتسره فى العلاقات الدولية المؤثرة على شكل ومستقبل النظام العالمى .

سيناريوهات مستقبل النظام العالمى

فى ظل الابتسار الواضح والسيولة الدولية الآتية يمكن طرح ثلاث سيناريوهات فى التالى :

السيناريو الاول :

نظام قطب واحد يتمحور حول الولايات المتحدة الامريكية يقلل من احتمالات ظهوره أو حدوثه أو استمراره ما ذكرناه حول ظلال الشك التى تضعف هذه الرؤية. هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى امكانية بروز اليابان واوروبا التى تتقاسم قيادتها المانيـا الموحدة وفرنسا (ان لم يكن انفراد المانيا الموحدة فى النهاية بتلك القيادة) .

السيناريو الثانى :

نظام يفصل بين المستوى الاستراتيجى (ثنائى يتكون من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) والمستوى السياسى الاقتصادى للنظام العالمى (الذى يلوح أنه سيكون متعدد الاقطاب) حتى يحين الوقت الذى ينضج مرة اخرى ومن جديد ولو فى نهاية القرن قيام نظام عالمى جديد متعدد الاقطاب استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا .

السيناريو الثالث :

نظام يتحدد بعد قيام اوربا الموحدة فى نهاية ١٩٩٢ ، عناصره كالتالى :

(١) الولايات المتحدة الامريكية .

(٢) اوربا : التى ستتنبأ مكانة القطب الاقتصادى العالمى فيما تشير اليه المؤشرات :

ديموجرافيا : (٣٢٠ مليون نسمة) .

اجمالى الناتج القومى : (٢٥٥ ألف مليون جنيه استرلينى) .

نسبة المساهمة فى التجارة الدولية : ١٨ ٪

مستوى الحرية : فى انتقال الاموال والسلع والاشخاص والخدمات .

(٣) اليابان : كعملاق اقتصادى صناعى تكنولوجى معلوماتى مالى عالمى .

ويرجح بعض المحللين هذا السيناريو ومن ثم اخضاع العالم للثالوث الاقتصادى :

الولايات المتحدة الامريكية واوربا الموحدة واليابان . وواضح أن اوربا الموحدة قد وضعت

ملاح تكتلها الاقتصادى فيما دعى الولايات المتحدة الى اعتبار قارة امريكا الشمالية

(كندا + الولايات المتحدة الامريكية + المكسيك) وامتداد التخوم اللاتينية فى امريكا

الجنوبية ظهيرا طبيعيا لترويج الفكرة ان لم يكن عاجلا فأجلا ولكن افق التقسيمة الجديدة

باصول اللعبة تقتضى ذلك ، كذلك فان اليابان وهى حثيثة فى تحركها صوب

الباسيفيكي لتكتل تحالف اقتصادى آسيوى انما عينها لا تفارق فرقة النمرور الآسيوية اضافة

الى مد الافق جنوبا صوب استراليا ونيوزيلندا (الاوقيانوسيه) . .

وفى غمار ذلك كله لا تنسى اوربا الموحدة استضافة الاتحاد السوفيتى كضيف

عزيز . الصالون الاقتصادى الغربى المنمق الى أن تلوح بوادر البت فى مصر

ات الشمال الغربى (استونيا - ليتوانيا - لاتفيا) ، وكذلك فى جمهوريات

وجنوب اسيا ذات الاغلبية المسلمة مع استمرار حالة القلق الداخلى ودعاوى

نفصال هنا وهناك فى الجمهوريات السوفيتية .

وتبقى اخطر المناطق غير المستقرة وتعنى بها حزام كابول - اسلام اباد - طهران - الخليج - وما تبقى من المنطقة العربية فى آسيا - واسرائيل ، بالاضافة الى الدول العربية بالشمال الافريقى . ونستأذن الآن فى تأجيل عرض ما وصلت اليه الاحوال لهذه الحزمة المفككة فى مكان اخر من هذا التحليل وما يتصل بموضوع الترتيبات المرتقبة للامن والتعاون .

غير ان ما يهمنى الان هو انه بالرغم من ظهور صيغة السيناريو الثالث أى ظهور التحالفات الدولية الثلاث ولكن صراعات من نوع اخر ستتشكل لتفرض محاور مضادة كالتالى :

- (١) تحالف امريكى - اوروبى فى مواجهة اليابان والمجموعة الاسيوية .
 - (٢) تحالف امريكى - يابانى اسوى فى مواجهة اوربا الموحدة .
 - (٣) تحالف اوروبى - يابانى اسوى فى مواجهة امريكا .
- مما قد يصدق عليه سلوك " الاخوة الاعداء " .
- وقد يزعم بعض المحللين ان ذلك سيكون فى صالح العالم الثالث (وان كان ذلك باطلا) مثلا نظرا لتعسر امكانية افراد اى قطب او اى محور للتحالف المضاد لغرض هيمنته على العالم فى فترة المخاض العسيرة التى يطلق عليها البعض مرحلة السيولة الدولية والتى يعبر عنها فى التالى :

- (١) تحلل الاحلاف العسكرية : بتحركاتها الى منظمات سياسية تحاول توسيع دائرة عملها و منظمة حلف شمال الاطلنطى واستيعاب اوربا وارهصات ترتيبات جديدة فى الشرق الاوسط نشأت من ازمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت) .
- (٢) عسكرة التكتلات الاقتصادية وتسييسها لتسهيل عمل آليات الثالوث الاقتصادى (امريكا اوربا - اليابان) .
- (٣) ارهصات وتحركات تؤثر الى فيما يسمى بترتيبات امنية لمنطقة الشرق الاوسط .
- (٤) محاولة صياغة الحوار العربى الاوروبى فى اطار بحر متوسطى اوروبى شرق أوسطى عربى .
- (٥) امنيات ونوايا حسنة لدى الاتحاد السوفيتى للانضمام الى مؤتمر التعاون والامن الاوروبى .

(٦) تلميحات جادة تدعو الى اعادة هيكلة فى تشكيل مجلس الامن الدولى بما يسمح لليابان والمانيا الموحدة باحتلال مقعدين دائمين فى المجلس تأسيسا على افرازات ونواتج سير الاحداث والبانوراما العالمية الجديدة .

ان كل هذه التداعيات اضافة الى نواتج استمرار انهيار النظام العالمى المتمثلة فى :

- (١) الدعاية لتحويل فكرة الديمقراطية لمفهوم سياسى عالمى .
- (٢) تفرغ محتوى فكرة عدم الانحياز والحياد الايجابى ورموز العالم الثالث سياسيا على الساحة العالمية .
- (٣) تهميش الدور السياسى المؤسس على الدور الاقتصادى للعالم الثالث وابطال مفعول اللعب على الحبلين (او على الحبال المرتقبة) .
- (٤) جذب الاهتمام العالى بجدوى مساعدة دول اوربا الشرقية للاندماج فى النظام العالمى من خلال اوربا الموحدة خاصة فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات .
- (٥) رسائل يريد الثالوث الاقتصادى العالمى (امريكا - اوربا - اليابان) ان يؤكد على مضمونها وان تدركها اصوات التمرد المرتقبة من خلال المطالبة بدور فى الساحة العالمية هذه الرسائل تنصب على جميع الوسائل والوسائط والامكانات التى تدعم حالة — من الديكتاتورية الاقتصادية العالمية المؤسسة على انعدام المشاركة فى عملية صنع وصياغة واتخاذ القرار الدولى سياسيا واقتصاديا .
- (٦) حسن توظيف امكانيات وصلاحيات المؤسسات الدولية فى اقرار عملية القرار الدولى بما لذلك من خطورة فى الوجه الآخر للعملة مستقبلا وبما يستوجب الانتباه اليه والاهتمام بنتائجه من قبل دول الهامش او اصوات التمرد المرتقبة فى حق المطالبة بحسـم الملفات القديمة على غرار تجربة القرارات الحاسمة السريعة المتلاحقة التى صدرت عن الامن فى ازمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت وتثبيت وقف اطلاق النار عراق .

واذا عدنا الى ما تم الاستئذان الى العودة اليه فيما يتصل بارهاصات الترتيبات المرتقبة للامن والتعاون في الحزام الممتد من كابول حتى الرباط مارا باسلام اباد وطهران ومنطقة الخليج وبقية الدول العربية في آسيا واسرائيل بالاضافة الى الدول العربية في الشمال الافريقي فان هذه الترتيبات يتوجب ان تتأسس على الآتي :

(ما سيتم ذكره مقتبس من بيان اجتماع اللجنة التنفيذية للباحثين في جنيف في ٢-٣ مارس ١٩٩١ بشأن الترتيبات الامنية في منطقة الشرق الاوسط في اعقاب انتهاء حرب الخليج وتحرير دولة الكويت) .

- (١) اعادة تعمير وتشغيل القواعد الطبيعية والاقتصادية لممارسة الحياة الطبيعية لسكان دولة الكويت وكذلك للشعب العراقي .
- (٢) تقليل فرص ظهور اي بوادر مستقبلية لنزاعات مسلحة في منطقة الخليج او اي مكان اخر في منطقة الشرق الاوسط بكاملها .
- (٣) يعتبر ما ذكر في البند السابق ذات صلة مباشرة ومترابطة كل بالآخر .
- (٤) لا يجب استهداف شعب العراق بالعقاب تحت اي ظروف مستقبلية .
- (٥) الاسراع بتخفيف حالة عدم الاستقرار وذلك بالعمل على انسحاب القوات غير العربية البرية في اسرع وقت ممكن .
- (٦) قوات حفظ السلام بالمنطقة يجب ان تكون قوات برية عربية ومحايدة اخرى خاصة من القوات العربية التي ساهمت في تحرير الكويت مع امكانية الاستعانة بقوات دول عربية اخرى لم تساهم في تحرير الكويت بعد موافقة اشتراكها من جانب كل من السعودية والكويت .
- (٧) القوات الاجنبية التي تدعم مهمة قوات حفظ السلام (اذا كان لها صفة الضرورة) يجب ان تخصص للمهام الجوية والبحرية على هيئة بعثات ذات مهام محددة الزمن ونطاق العمل المكاني لتنفيذ قرارات مجلس الامن .
- (٨) وجوب وضع عملية حفظ السلام برمتها موضع التنفيذ تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في اسرع وقت ممكن .

٩ (مع تعاظم استجابة العراق لقرارات مجلس الامن والترتيبات التي يراها في المحافظة على استمرار وقف اطلاق النار فانه يستلزم كذلك تضيق اطار الخطر الاقتصادي والعقوبات المترتبة على ذلك وقصر ذلك على تدفق السلاح للآلة العسكرية في العراق .

١٠ (يستلزم تخفيض القدرة العسكرية العراقية عدم احداث خلل في التوازن في المنطقة والذي يمكن ان يؤدي الى مزيد من استمرار حالة عدم الاستقرار والتوتر والمواجهة في المنطقة ولن يتم تأكيد وتدعيم ذلك الا من خلال وضع معايير (وباسرع ما يمكن) ، وترجمتها الى برنامج أشمل لبناء السلام وتخفيض قدرات الآلة العسكرية لمنطقة الشرق الاوسط ككل .

١١ (ان برنامجا شاملا كهذا لا بد ان يشتمل على التالي :

- * حظر رئيسي على جميع الاسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية .
- * افتراض امكانية قيام منطقة خالية تماما منها .
- * وضع ضوابط على ترسانات الصواريخ بانواعها .
- * تقييد تكديس الاسلحة ودخولها الى المنطقة .

١٢ (وان ذلك يمكن ان يتأتى من انعكاسات المجهودات العالمية في هذا الصدد اذا قيض لها النجاح في مناطق اخرى من العالم .

وامعانا في محاولة استجلاء النوايا فان بعض المهتمين من المحللين يطرح ميثاق باريس كنموذج للامن والتعاون في الشرق الاوسط ، وهنا يتوفر لدينا سرد عدد من الحقائق وثلاث تساؤلات وزعم واحد (ربما يثبت بطلانه او خطأه) .

اما عن مجموعة الحقائق فانها تتبلور حول :

١ (انه للمرة الاولى في التاريخ يشهد العالم اعادة رسم اوربا بعمق ليست نتيجة لحرب او لثورة داسية كما عرف عن تاريخها .

٢ (ان وزير الخارجية الفرنسي وصف مؤتمر باريس بانه أهم حدث عالمي منذ عام ١٩٤٣ .

- (٣) ان المرحلة التي يتم فيها ذلك هي بداية رسم مرحلة جديدة في العلاقات الدولية - وهي بطبيعتها مرحلة انتقالية (مرحلة سيولة دولية) ربما تستمر حتى نهاية القرن .
- (٤) ان الرئيس ميثران أكد ذلك في كلمته للمؤتمر فيقول : " ... حول هذه المائدة لا يلتقى منتصرون ومنهزمون ولكن اربع وثلاثون دولة متساوية في الكرامة ... " .
- (٥) أنه في باريس تم التوقيع على :

١- معاهدة خفض الاسلحة التقليدية في اوربا لتشمل تدمير :

١٠٠ ألف قطعة سلاح تندرج في خمسة انواع هي :

٢٠ الف دبابة

٣٠ الف عربة مدرعه

٢٠ الف قطعة مدفعية

٦٨٠٠ طائرة مقاتلة

٢٠٠٠ هليوكوبتر .

(لابد من محاولة فهم وربط بين هذه الاعداد وما تم اشراكه في عملية عاصفة الصحراء لتحرير دولة الكويت) .

٢- انه في باريس كذلك تم التمهيد لولادة اوربا جديدة ، تدعم قيم الديمقراطية وتروج لها ، وتضمن حقوق الانسان ، وتدعم الشرعية الدولية .

٣- ان ما تم في باريس لابد له من انعكاس ما على مستقبل العلاقات الدولية بين كل من اوربا وامريكا والعالم العربي والاسلامى .

(٦) انه بالضرورة يبرز تساؤل هام يقول : " هل تثبيت خريطة اوربا على هذا النحو يتضمن بشكل مباشر او غير مباشر ، صريح أو ضمني ، التلاعب بخريطة العالم الثالث " .

(٧) انه بصدد استدعاء صورة المستقبل ، فان جنرال بريطاني يدعى وليم جاكسون فسى

كتابه " الحرب العالمية الثالثة البديلة : ١٩٨٥ - ٢٠٣٥ " ذكر ان الحرب العالمية الثالثة بدأت فعلا عام ١٩٨٥ ، ولكنها حرب مستمرة لمدة خمسين عاما لا يتم خلالها تبادل الصواريخ النووية بين احلاف ستنتهى مهامها العسكرية فعلا - وانما من خلال

- الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث حيث تشن الحرب بصورة غير مباشرة .
- ٨) ان هذه النظرة تتطابق مع نظرة الرئيس الأمريكى الاسبق ريتشارد نيكسون فى كتابه " الحرب العالمية الثالثة " حيث أكد أن الحرب العالمية الثالثة لا تتم بالسلح النوى وانما بالسلح الاقتصادى السياسى وستكون الغلبة فيه للعالم الغربى .
- ٩) أنه حتى اواخر الثمانينات شهد العالم الثالث اكثر من ١٤٠ صراعا مسلحا ، وقتل من ابناءه اكثر من ٢٠ مليون نسمة خلال العقود الاربعة الماضية على الاقل ، لان صراعات العالم الثالث تتم بالنيابة عن القوى الكبرى - هل سيستمر ذلك الاتجاه ؟ أو سيتم تنشيط الظروف لتغذية استمرارة ؟ .
- ١٠) يالطا وبوتسدام ارتبط باسميهما ترسيم الحدود الحالية لاوريا ، ولكن بقيت حدود مناطق العالم الثالث استمرارا للفكرة الاستعمارية التى من امثلتها ما ارتبط باسم سايكس - بيكو .
- ١١) ان نهاية الحرب الباردة لا تعنى نهاية الصراع فى العالم بل تعنى بدرجة كبيرة نهاية التنافس الاوروبى الداخلى وخروجه من حيز المنافسة السياسية العسكرية التى المنافسة الاقتصادية السياسية .
- ١٢) انه بقدر ما سيكون عليه حال الرفاهية فى الدول او الولايات المتحدة الاوربية فان حدة الصراع فى العالم الثالث ستأخذ فى الازدياد ، ولكن بنوع من الضوابط التى تجعلها فى الحدود التى يتم الرضاء عنها بآليات الحقبة الجديدة فى الوفاق الاوروبى والنظام العالمى .

أما عن التساؤلات الثلاث فاننا نطرحها فى التالى :

التساؤل الاول :

"هل منطقة الشرق الاوسط مرشحة ان تفرز دولة (او مجموعة دول) تصلح كنموذج وتؤهل للمهيمنة الاقليمية فى ظل معطيات ما بعد حرب تحرير الكويت ؟" .

التساؤل الثاني :

" هل منطقة الشرق الاوسط يتوفر بها المناخ المواتى حاليا لبوادر نشر الحس الديموقراطى وتطبيق حياة ديموقراطية حقيقية ؟ " .

التساؤل الثالث :

" هل منطقة الشرق الاوسط مقبلة على اجواء ما ستنعيم به اوربا فى عصر التوافق والتحالف الدولى (على الاقل فى مرحلة السيولة الدولية الحالية) أم ستظل بأجواء صعبة الملامح لكنها تتسم بمعطيات حرب باردة متوترة . تشكل معلما للعلاقات معها ؟ " .

وعن الزعم (الذى يمكن اثبات بطلانه او خطأه) :

" انه بانتهاء الحرب الباردة فى اوربا تم انتهاء التنافس بين الدول الصناعية وبات ذلك امرا حتميا ، انما يعنى ذلك فى نفس الوقت تغيرا فى النفوذ السياسى لهذه القوى وتوزيعا جديدا للقدرات السياسية والعسكرية لهذه الدول وادارة اكثر تماسكا لمشاكل وصراعات العالم الثالث ، وابتزازا اكبر لدولة " .

النظام العالمي الجديد

٢ - البانوراما الاقتصادية

استكمالا لما اوردنا ذكره بصدد محاولة رسم البانوراما الدولية ، يأتي هذا العنصر
للبانوراما الاقتصادية في اطارها العالمي ، حتى وان لم تكن بعد واقعا كاملا فانها فيما يلي
في الافق مستقبلا كما لنا لكل معطيات العلاقات الاقتصادية نظرا لدرجة التشابك المعقدة التي
يقوم تدفق التكنولوجيا والمعلومات والاستثمارات والاموال فيها برسم آفاق هذا المستقبل .

ومع محاولة التعايش في اطار حالة السيولة الدولية الحالية فان التفسيرات التي ألفناها
للعالم من شمال وجنوب او شرق وغرب أصبحت محل تساؤل وقد يمتد ذلك الى المعايير الذي
يمكن أن يقاس بها اي تقسيم من هذه التقسيمات هل هو دخل الفرد السنوي ؟ - أم الدخل
القومي ؟ - أم الناتج المحلي الاجمالي ؟ .. أم ماذا ؟ . وهل تستمر مقولات لطالما
تعلمناها وعلمناها فيما يقال عن دول متقدمة ودول متخلفة على اطلاقها - دول غنية ودول فقيرة -
دول صناعية - دول زراعية - دول نفطية - دول مصنعة حديثا . أم هل يمكن ونحن تحت ظل
ظروف عاصفة أن ننظر الى آليات ادارة اقتصاداتها وفلسفتها الاجتماعية الاقتصادية وهويتها
السياسية الثقافية وكيانها البيئي والامني . وهل تؤول الى ما يمكن أن يطلق عليه نظاما مختلطة
أو نظاما غير واضحة الهوية . أم هل يمكن القياس على درجة التنوع او التركيز في المساهمة في
التجارة الدولية وهل ينصب ذلك على السلع اي سلع او على المواد الخام اي مواد خام ، أم
ان ذلك يمكن أن ينصرف الى جذور المشاكل المزمنة والقضايا المستعصية الفهم أو الحلول
أو التنازل - كدول جائعة - ودول مصابه بالتخمة - دول تتن من وطأة العجز - ودول تتن من
الفائض - دول كثيفة السكان - ودول خفيفة السكان - دول ترفل رفاهية واستقرارا وأمانا - ودول
غاب عنها الاستقرار وتهددت فيها كل عناصر الامن - دول مستقرة النظام مستتية الاوضاع

والقواعد - ودول دخلت حلقات مفرغة من التفكير والتمزيق ومحاولات خلط الهوية - دول مازالت تناضل من أجل أدنى مستويات حقوق الانسان - ودول مازالت تكافح وتناضل من اجل الارض واستعادة اسم الوطن - دول الازمة - دول التأزيم - دول الدائن - دول المدين - دول درجة أولى - دول درجة ثانية - دول درجة ثالثة ... الخ .

وما هو واضح فقط هو أن فترة المخاض التي تعانيها الحالة الدولية زاد من عدم امكانية التوصل الى وضوح او اتفاق على منظومية النظام العالمى وأين تنحو وكيف تنحو وبمن تنحو ولمن تنحو ؟ فيما ينصرف الى صفاتها التالية :

Worldism	العالمية	(١)
Internationalism	الدولية	(٢)
Globalism	الشمولية	(٣)
Regionalism	الاقليمية	(٤)
Inter-Intra-Nationalism	الارتباط القومى وتداخلاته	(٥)
Nationalism	القومية	(٦)

وما يهم التحليل هنا هو أنه مهما كانت دُيحة وآنية هذه الصفات تظل جذور المشاكل المزمنة قابضة على ارضية خصبة من القضايا الملحة الشاملة مهما كانت قوة عاصفة النظام العالمى الجديد التي يجب أن يصل تأثيرها وانعكاساتها على مستقبل أو مستقبلات عدة بقدر ما يتوفر من أسباب وما يتاح من حرية لمناقشتها فى اطار التغير المستمر للظواهر الاجتماعية بكل الصفات المذكورة سلفا .

وبالتالى فان تلك المشاكل المزمنة بجذورها الضاربة فى ارضية القضايا الملحة الشاملة انما لتشكل مجموعة متداخلة ومتكاملة ومتراطة ومعقدة من المعوقات التي يستلزم علينا الاحاطة

بها تحت ظل ظروف عاصفة النظام العالى الجديد فى التالى :

١- المعوقات السياسية العامة :

وتنصرف فيما تنصرف اليه من معوقات الى : جزء أيديولوجي بالرغم من بانوراما الانهيار وتفكك الكتلة السوفيتية ، الا أن فترة المخاض لاتزال تحمل فى طياتها الكثير من أسباب العمد والجذر الايديولوجى هنا وهناك لان ذلك بأثره الممتددة لا يشمل شرقا وغربا انما ايضا لـ اصدائه على مستوى التحليل كشمال وجنوب وحتى جنوب وجنوب .

ومنطقى جدا ان يتأثر جزء آخر من تلك المعوقات ببعد اقليمي سياسى لتباين الفوارق الاقتصادية والتوترات العرقية والدينية والطائفية ، مع غياب ديمقراطية نظم الحكم وتهيئة مناخ عام للتدخلات الخارجية وعدم حسم النزاعات على الموارد وترسيم الحدود بين الدول ، وكل ما يمكن أن يزيد ذلك وطأة من انهيار فى معطيات البيئة الطبيعية وانعكاسها على التوترات الناشئة وامكانية استمرارها .

وفى الواقع أن ذلك كله يخاطب نوعا آخر من حزمة المعوقات السياسية العامة تختص بها بشكل خاص دول العالم الثالث والتي يمكن أن تمس فى الصميم ذاتية هذا العالم مهما تباينت دولة فى حزام الجنوب وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على جميع آليات السعى الى تحقيق هذه الذات والتي تتمثل فى الآليات : التشريعية القانونية - التنظيمية الادارية - الطبيعية المواردية - الاقتصادية التخطيطية - التقنية المعلوماتية - الاجتماعية السلوكية - الثقافية الحضارية - الاستقرارية الامنية - الادائية التنموية - التفاوضية السياسية .

٢- المعوقات المؤسسية :

وتنصرف هذه المعوقات تأثيرا على الاداء الاقتصادى خاصة والاداء التنموى بشكل عام على ركيزتين هامتين : الاولى هى : عدم كفاءة المؤسسات الدولية القائمة حيث الهيمنة على صنع وصياغة واتخاذ القرار على المستوى الدولى بالشكل الذى يجعل من جدوى قيامها

واستمرارها غياب مصداقية المشاركة واحترام الرأى الاخر خاصة فيما تثن منه دول العالم الثالث فيما يسودها من تفاقم لاوزاعها الاقتصادية ، وان ذلك بالضرورة سيفضى بنا الى الانتقال الى الركيزة الثانية : والتي يعبر عنها الافتقار الى ذلك الاطار العام لعملية التفاوض الدولية خاصة فيما يتعلق بتلك المعوقات التى تمس : التجارة الدولية - التمويل الدولى - انتاج وتسعير وتوزيع المواد الاولية ومصادر الطاقة - حق الاقتراب من التكنولوجيات المتقدمة - ترسيخ مفهوم العدالة الدولية - تفاقم الازواع البيئية ... الخ . وهى ما سنتناوله بالاشارة لاحقا بشكلا مركز .

٣- المعوقات التشريعية القانونية :

على الجانب الاقتصادى شأنه فى ذلك شأن الجانب السياسى فان مجموعة أو حزمة المعوقات المتصلة بالنواحي التشريعية والقانونية تنصرف (بخطرورة تأثيراتها) الى :

(١) الافتقار الى تشريعات رسمية مؤسسة للمبادئ القانونية التى تحكم بناء عليها العلاقات بين الدول اتفاقا او اختلافا .

(٢) تقادم بعض الاسس والمبادئ القائمة بالقانون الدولى بما يستوجب ضرورة التحديث وفقا لمعطيات عملية التغيير وما يكتنف عملية التطبيق لمواد القانون الدولى خاصة فى حالة النزاعات بما يضمن الاتفاق على معايير قانونية دولية تكتال بها دول العالم على قدم المساواة طالما اتفقت ظروف وامكانية الحسم فى التطبيق .

(٣) عدم تقنين اجراءات تسوية خلافات العالم الاقتصادية المؤثرة على عملية التنمية خاصة فيما يمس عملية ادارة التنمية الدولية بشكل غير متكافى .

٤- معوقات التجارة الدولية :

ويمكن تقسيم مجموعة معوقات التجارة الدولية كحزمة الى عناصرها فى التالى :

(١) معوقات التجارة السلعية للمواد الاولية والخامات : وواضح أن امكانية تغيير سلووك الدول الصناعية الكبرى فيما يتعلق بالتعامل خاصة مع دول العالم الثالث مع تشديد

قبضة الشركات متعددة الجنسيات وظروف المنافسة الدولية في ظل أعمال الثالث الاقتصادي (الولايات المتحدة + أوروبا الموحدة + اليابان) لآليات التبديد والابتزاز المنعقدة خاصة فيما ينصرف الى الانتاج والتوزيع والتسعير والتدمير الطبيعي والبيئي ، أمر لا يمكنه يتحسن قريب .

(٢) معوقات التجارة للسلع المصنعة : وهنا تأتي عوائق تتصل بالتعرفة الجمركية أو ما يعرف بالحماية مع تطبيق نمط مهذب لما سمي بالحماية الجديدة ، ان ذلك لم يكن ليحدث أو يستمر لولا سلوك الجبات عبر دوراتها منذ ١٩٤٧ في جنيف حتى الان وما يكتشف دورة اوراجواي التي بدأت منذ عام ١٩٨٢ من تطورات خاصة ما أدخل على هذه الدورات بمناقشة مشاكل تجارة الخدمات .

(٣) معوقات التجارة البيئية للعالم الثالث : وما يلاحظ من تزايد البطء في هذا النمط لحركة التبادل الدولي مع حدوث شروخ مستمرة في العلاقة التي تضم روابط المنتجين وعدم اتفاقهم على الحصص والسقوف الانتاجية واتجاهات الظروف السعري والتميز الجغرافي ، ولا يغيب هنا أيضا تأثير المشاكل المتعلقة باقامة روابط منتجين جديدة مع المحافظة على استمرار تأهيل الروابط القائمة وكفاءة تعاملها حسب توجهات عالمية للسوق (البن - الكاكاو - الجوت - النحاس - الفوسفا - الرصاص ... الخ) .

(٤) معوقات الانكفاء للداخل (على النفس) : وقد تم ذلك في فترة كانت التجارة بين الكتلة الشرقية ذات توجه داخلي - هل يستمر ذلك بانكفاء أكبر بعد أوروبا الموحدة ١٩٩٢ ؟ - أم ستطرح المنافسة العالمية من البدائل ما يضمن اتاحة فرص اكبر لتفكيك هذا التوجه تحت ظل ما تنبئ به ظروف المنافسة العالمية في مجال التجارة الدولية مع عدم معرفة مسبقة بالآليات التي ستتبع خاصة فيما يتعلق بما ستكشفه الايام خاصة في تجارة الخدمات وما يدور في كواليس دورة اوراجواي وحق الاقتراب من اقتسام المنافع المشتركة ، قبل أن يتم ترصيد فاتورة التكاليف في غير صالح الدول النامية كما تعودنا وألفناه .

٥- معوقات التمويل الدولي :

وتعتبر معوقات التمويل الدولي من أعقد مجموعات وحزم المشاكل المتداخلة المترابطة المؤثرة والمتأثرة ببقية أنواع المعوقات ككل ، وتنصرف الى المجموعات الاتية :

(١) هيكل النظام النقدي العالمي : فيما يجعل من تنصيب الدولار سيدا لاتمام المعاملات الدولية ، مع عدم رشد التصرف في حالة توفر مزيد من السيولة الدولية رغم استمرار تزايد معدلات التضخم العالمي وامتداد آثارها الى تفاقم اوضاع الدول الفقيرة .

(٢) هيكل وسياسات صندوق النقد الدولي : فيما ينصرف الى هيكل القوة الداخلية للصندوق نفسه مع عدم الكفاية والقدرة دائما على التمويل ، ومحاولة تطبيق الوصفة المثالية " تعديلات واجبة التثبيت " التي يجب اتخاذها في عمليات التسويات الخارجية للمدفوعات رغما عن عدم التمكن من قدرة التحكم في عمليات التوسع النقدي .

(٣) مديونية العالم الثالث : ومع كل ما يلوح في الافق عن الترنم باسقاط بعض ديون دول العالم الثالث - الا أنه يظل ساري المفعول المناداه باسقاط الديون بشكل جماعي ومتكامل ومتزامن وفيما يجعل لالية تنشيط الاقتصاد العالمي أن تعالج حزمة المشاكل المرتبطة بالاتفاق على طبيعة الدين (خاص - حكومي - تجارى - بنوك) - ضغط الحاجة الى مزيد من السيولة - ازمان عجز الحسابات الجارية - تخفيف قيود التفاوض لاعادة جدولة الديون - انشاء نوادى موازية لنادى لندن ونادى باريس - شراء الديون - تفكيك الدين (أصل + فوائد) - فك الاشتباك بين مصالح الدائن والمدين - محافظ استثمارية للبنوك التجارية - اتباع برامج تكيف هيكلية - زيادة التحويلات الخارجية ورفع القيود الادارية للتحويلات الرسمية . . الخ .

٦- معوقات انتاج وتوزيع وتسعير المواد الاولية ومصادر الطاقة :

ويتداخل كم من المشاكل في هذه الحزمة نوره كالتالى :

(١) عقبات برامج الغذاء العالمي : حيث تتداخل امكانيات التلاعب في اسعار الاحتياطات

الغذائية مع عدم امكانية الاعتماد على برامج المساعدات الغذائية في الوقت الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات نفسها ثغرة للنفاذ الى مجال الغذاء والتصريح بامكانية ضغوط تؤثر على القرار السياسى فى أوقات مناسبة .

(٢) عقبات استغلال قاع البحار والمحيطات : ويتأتى ذلك من الاختلاف على فهم مجال الارث الدولى وامكانية الاستنفاع منه بالمشاركة المتساوية فى الوقت الذى لا يتوفر فيه امكانية الاحتكام الى هيئة او سلطة دولية تفصل عند حدوث نزاعات مما يسمح بامكانية استغلال طرف لطرف اخر .

(٣) استنزاف موارد العالم الثالث : وذلك بما يسفر عنه الضغط على موارد العالم الثالث من جانب الدول المتقدمة بما يضمن تدفقا لصادرات هذه الموارد دون وجود قواعد دولية تحكم هذا التدفق - وكذا التدفق المعاكس بحكمة القيود المفروضة على المنتديات الدولية عند مناقشة ما يمس هذا النوع من القضايا .

(٤) سوء استخدام مصادر الطاقة : مع الافتقار الى تصميم خطة عالمية شاملة لاستغلال مصادر الطاقة واستخداماتها وتسعيرها فان هدرها عالميا تعاني منه هذه المصادر بما له من آثار ممتدة فى اتجاه الطاقة ذاتها وفى اتجاه البيئة الطبيعية بالدرجة التالية .

٧- معوقات الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة :

وتتداخل هنا مجموعة مشاكل ناشئة من العقبات الخارجية التى تمثلها تنامي الاختلال فى مجال التنمية العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية بشروط الحصول عليها مع العقبات الداخلية المتمثلة فى الواقع الراهن الحالى الذى تتسم به مجهودات التنمية العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية فى دول العالم الثالث من تعثر فى نبضها بل وغيابها فى البعض الآخر نهائيا .

٨- معوقات ترسيخ العدالة الدولية :

وتتداخل هنا مجموعة من المشاكل تشكل الحزمة المتكاملة فيما ينصرف الى :

- (١) سوء توزيع الثروة .
- (٢) مشاكل توزيع السكان .
- (٣) سوء توزيع الغذاء .
- (٤) سوء الرعاية الصحية .
- (٥) تباين النظم التعليمية .
- (٦) امتلاك نظم مؤسسية ومعلوماتية ملائمة .
- (٧) التمييز بكافة صورة (اللون / الدين / العرق / الطائفة ... الخ) .

٩- معوقات تتعلق بتفاقم الاوضاع البيئية :

وينصرف ذلك الى المشاكل المتجددة لتدهور احوال البيئة الطبيعية فيما يشمل : الضوضاء
التصحر - الماء - الهواء - التربة - القضا على المساحات الخضراء ... الخ . وهنا فان حزمة
المشاكل تنقسم الى ناحيتين :

الاولى : تأثر المستوطنات البشرية بالبيئة الطبيعية .

الثانية : علاقة مشاكل البيئة بشمول عملية التنمية .

ويعتمد ذلك بالدرجة الاولى على السلوك الذى ترسيه الدول المتقدمة فى الاسراف فى
اهدار الموارد خاصة الملوثة منها للطبيعة بالاضافة الى قضية التخلص من النفايات العادية
والخطرة فى مناطق ودول العالم الثالث ، وبما لا يوجد معه اى رادع أو مراقب على المستوى
الدولى لهذا السلوك .

ويعتبر ما اوردناه سلفا هو محاولة لرسم صورة التعقيد لحزم ومجموعات المشاكل التي اختصت بها قضايا البانوراما الاقتصادية الدولية - فهل تستطيع عاصفة النظام العالمي الجديد التعامل مع جذورها (ولا يجب أن يحدونا التفاؤل الشديد في قول اقتلاع هذه الجذور) . ولكي ينسحب ذلك التعامل مع جذور تلك القضايا - هل يصبح هناك مكان او السماح بمساحة لاعادة النظر فيما تم ادعاؤه وزعمه بان العالم ينحو نحو تدعيم مجموعة افكار تدعم ما يسمى بالاعتماد المتبادل Interdependencia .

وهنا نقف لنتساءل عما اذا كان هناك مفهوم واضح ومحدد لهذه الظاهرة التي قد يصرفها البعض الى الانطباع الذي يعنى وجود تأثير وتأثر من كل الاطراف على الاخر بحيث تكون في مجموعها تابعا ومتبوعا أو الدخول الى ما يسمى بالمنطقة الرمادية في اى تفاوض على أى قضية وهو ما يمكن ان يطلق عليه Grey Area Measures .

ودعى البعض الى أنه يجب أن ينصرف مفهوم الاعتماد المتبادل الى تحديد مدلول علمي يتوقف على امكانية قياسها علميا ، حيث تعنى زيادة درجة التعرض (في الاقتصاد العالمي) - Vulnerability - للصدمات الاقتصادية الخارجية - الوجه الاخر لما يمكن أن يطلق عليه الاعتماد المتبادل ، تدليل على ذلك فان هناك أمثلة كثيرة ، ويمكن أخذ انهيار الاسواق المالية كخير مثال (للصدمات الخارجية المؤثرة سلبا) ، وخلال العشر سنوات الاخيرة وبسبب كثافة (أو محاولة تكثيف عمليات التوريط) العلاقات الاقتصادية - الدولية ، وعلى أثر النمو الكبير الذى طرأ على التجارة الدولية وحركة رؤوس الاموال (فى ضوء هذا التطور يمكن أن نقول أن الصدمات الاقتصادية الخارجية أصبحت اكثر اهمية عن ذى قبل فى تحديد مستوى الاداء الاقتصادى فى أى بلد من البلاد) ، بعبارة اخرى فان مستوى الاداء الاقتصادى يتوقف على عوامل داخلية تحت سيطرة صانع السياسة الاقتصادية ، وعوامل خارجية لا سيطرة له عليها .

أن الأدبيات الاقتصادية حدثتنا عن ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل :

الأول : الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلاد الصناعية الرئيسية ، وهذا ما يعرف بالتشابك Macro economic Interdependence ويتلخص جوهره في : أن السياسات النقدية والمالية لبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو دول المجموعة الأوروبية ذات آثار تتعدى حدودها إلى البلاد الأخرى ، أكثر من هذا ، فإنها تحدث مناخا يهيئ تكيف البيئة الاقتصادية العالمية لصالحها بصفة عامة بغض النظر عن مصالح الآخرين .

الثاني : الاعتماد المتبادل بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، أو بين دول الشمال ، ودول الجنوب North-South Interdependence . ويتلخص جوهر هذه الظاهرة فيما يعرف بمحرك التجارة الخارجية Engine of Growth (والتي تناقش علاقة نمو الصادرات في البلاد النامية بمعدلات النمو في البلاد المتقدمة والسياسات التجارية لها ، ويعتبر هذا النوع من التشابك Micro economic Interdependence

الثالث : الاعتماد المتبادل الناشئ عن تصرفات أو أحداث تقع في بلد معين ولكنها تولد آثارا اقتصادية في بلد (أو عدد من البلاد) آخر . وخير مثال على هذا : النفايات والاشعاعات والانشطة الذرية التي تتعدى حدودها آثار البلاد التي وقعت فيها ، وهذا ما يسمى بالاعتماد البيئي Ecological Interdependence (وأقرب الأمثلة فيما حدث في حرب الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت وظهور آثاره الاقتصادية في المنطقة العربية والهزة التي انتابت الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، والاثار الكامنة سياسيا واقتصاديا وبيئيا وأمنيا على المنطقة كلها ، وهذا ما يسمى بالاعتماد

المتعدد الجوانب Multidimensional Inter-dependence

* والسؤال المطروح الآن هو : هل يمكن قياس الاعتماد المتبادل اقتصاديا ؟ ويزعم البعض (وقد يكونون على حق) أن نسبة الصادرات في الناتج المحلي بما تعبر به عن درجة التعرض ومن ثم درجة الانفتاح تصلح لكي تمثل مقياسا أساسيا ، وصعوبة تعميم هذا المقياس إنما تنأتى من اختلاف وتباين وتنوع هيكل الصادرات لكل بلد . ومن مآخذة أنه لا يعكس الاعتماد المتبادل الناشئ عن حركة رؤوس الأموال لزيادة أهمية شبكة العلاقات المالية بالنسبة الى شبكة العلاقات التجارية في العقد الأخير على سبيل المثال . وهنا ينادى البعض بضرورة تنقية المقياس الاساسى من خلال تعديلات تأخذ درجة التنوع في الصادرات مع امكانية اعتبار نسب العجز في ميزان المعاملات الجارية كذلك .

ويرى البعض الآخر أنه يمكن طرح مقياس اساسى يضم الثلاثة معا أى :

- نسبة الصادرات في الناتج المحلي
- درجة تنوع الصادرات
- نسب العجز في ميزان المعاملات الجارية

وذلك للوصول الى رقم واحد يمثل مس ، الاعتماد المتبادل في البلاد المختلفة ، ولا يجب أن ينصرف ذلك فهما الى أن ذلك يعنى اعناء وزن واحد لهذه العناصر .

ان تداعيات عاصفة النظام العالمى الجديد - ومحاولة رسم البانوراما الاقتصادية يضعان أمامنا تساؤلا عما اذا كانت تلك العوامل التى ساعدت على ازدياد درجة الاعتماد المتبادل فى العقود الاخيرة ستظل متوجهة بنفس قوتها فى الاتجاه التى سلكته أم أنه سيكون لها مسلك آخر ربما أفضل - أو أسوأ - أو هو يخاطب تلك المنطقة الرمادية بكل المقاييس التى ستطرحها مستقبلا خاصة فى المستقبل المنظور (حتى نهاية القرن فيما يسود العالم من حالة السيولة الدولية) .

وهذا يدعو منطقيا الى التعرف على تلك العوامل التي ساعدت (وستساعد) على استجلاء هذا المجهول فيما يلي من عوامل : فقد مثل نمو الاسواق المالية والنقدية ازالة قيود الرقابة على الصرف وفتح الاسواق المالية للاقتراض الخارجى واستحداث ادوات جديدة تسهل عملية الاقتراض (القروض المشتركة Syndicated Loans - نظام بنوك Offshore السوق المالية الاوربية) ، وكذلك فان وطأة المديونية الدولية أضعفت من الطاقة الاستيرادية للبلاد المدينة ، واذا ما اعدنا الى الذاكرة مجمل ما اشتملت عليه الاضطرابات الاقتصادية الدولية الحادة التى تمثلت فى انهيار نظام بريتون وودز لاسعار الصرف الثابتة وتفجر ازمة الطاقة (صدمة الطاقة فى ١٩٧٣ ، ١٩٨٠) وظهور اختلالات فى موازين المدفوعات الصناعية للبلاد النامية وانتشار الركود التضخمى حيث تقلبات شديده فى اسعار الصرف مصحوبة باسعار فائدة دولية عالية وما تئن منه الدول المدينة من وطأة وتفاقم مشكلة المديونية الدولية ، كل ذلك اضافة الى محاولات استنقاء عملية تحرير التجارة الدولية وطرحها لتصبح نظاما تجاريا دوليا مفتوحا وبامعان النظر الى ما حدث من تطورات عبر دورات الجات من الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية منذ عام ١٩٤٧ فى جنيف (سويسرا) مرورا بدورة أنسى (فرنسا) ١٩٤٩ فدورة توركى (ايطاليا) ١٩٥٠ ثم دورة أخرى فى جنيف ١٩٥٩ تليها دورة ثالثة فى جنيف ١٩٦٠ فبداية الدورات الحرجة التى بدأت بدورة كيندى ١٩٦٤ ثم دورة طوكيو (اليابان) ١٩٧٣ وأخيرا دورة اوراجواى التى بدأت فى ١٩٨٧ ومازالت متوقفة حتى الان (وقت كتابة هذا التحليل) ويؤمل استثناء ، ان مجمل النتائج للجهود فى اطار دورات الجات كأسلوب وآلية ضمنت المفاوضات الجماعية لتخفيف القيود على تدفقات التجارة انما هى محاولات توفيقية لم تراعى المناخ العام الذى تحاول أن تتعايش معه عملية التنمية فى العالم الثالث خاصة مع تكثيف عملية التطوير التكنولوجى العالمى من جانب الدول المتقدمة وظهور سلع يزداد الطلب عليها تحل أساسا محل سلع للعالم الثالث كان لها ميزة نسبية فى السوق العالمى .

واذا كنا قد حاولنا أن نتعرض لمفهوم الاعتماد المتبادل على النحو الذى تم اذن كيف يمكن ادراك مفهوم آخر هو الاعتماد على الذات ، الذى لم ينل حظا بندرة الكتابة عن تدعيم

الفكرة مقابل مئات وعشرات ما كتب من كتب وبحوث حول التبعية .

ويبدو أن الامر يحتاج الى توضيح لماذا ظهرت فكرة الاعتماد على الذات (على النفس)

Self-Reliance ؟ - هل للطبيعة الانشطارية التى قسمت الاقتصاد العالمى الى شطر

مرتبط عضويا بالشركات متعددة الجنسية ومن هنا أطلق مفهوم الاقتصادات المتوجه للخارج ؟

Externally-Oriented Economy

وشطر ثان تقليدى متوجه تنمويا للداخل ؟

Internally-Oriented Economy

أم أن ذلك كان مرده الى ظهور مناداة بمواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات

والتكنولوجيا والمعلومات الاجنبية الآتية والمتنامية التدفق من الخارج ؟

وفى الواقع فقد شهدت الادبيات ظهور عدة تسميات كلها حاورت محتوى الاعتماد على

النفس بشكل وينمط مضمونى - أو بآخر فى التالى وعبر عنها على أنها :

- تنمية متمحورة حول الذات Self-Centered

- تنمية تلبى الحاجات الاساسية Basic.Needs

- تنمية تواجه نهب الموارد Eco-development

- تنمية تستخدم التكنولوجيا الملائمة Appropriate-Tech.

- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية Self-Identity

- تنمية تنفصل عن التبعية Delinking

- تنمية مستقرة ومستمرة ومستقلة Independent-Continious-Stable Dev.

وهكذا يظل التعبير المقصود بمفهوم موحد لفكرة الاعتماد على الذات مفهوما مجهلا فى

محتواه وابعاده - وقد يصير البعض على أن الاجماع يكاد ينعقد على أن " التنمية المستقلة هى الاعتماد

على النفس " .

وينادى البعض أنه لكي يتم تحديد لهذا المفهوم يلزم تطوير المفاهيم والمواقف والمسارات ووضع الأولويات الانمائية وتصحيح البنى الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية والاعتماد على الحد الأقصى للطاقات والمعطيات المادية والبشرية والمالية والمؤسسية والتسريع في العملية التنسيقية الاقتصادية والافادة من السلبات وتصحيح تشوهات الآلية الحادثة واحترام البعد الثقافي الحضارى فى التنمية فى دول العالم الثالث ، وقرار آلية أمنيه تضمن الدفاع واستقرار كل هذه الجهود وتأمينها بشكل دائم .

ان ذلك كله يستدعى (بل يستوجب) وضع وقرار آليات لادارة الاعتماد على الذات نركزها فى التالى :

- (١) الاخذ بمبدأ التنمية الشاملة التى تضمن تطوير المؤسسات التى ستدير العمليات المؤدية الى تأصيل فكرى يمزج بين أفكار التخطيط ومقتضيات السوق المفتوح داخليا وخارجيا مع الحرص على ملائمة آليات وضع خطة لهذا فى مراحلها المختلفة خاصة فى مرحلة متابعتها .
- (٢) اكتساب واستزراع القدرة التكنولوجية واستهداف توطئتها وتطويعها وتطويرها فيما ينعكس على الموارد البشرية لمخاطبة محورى التعليم والتدريب بما يضمن برمجته المراحل المؤدية لذلك .
- (٣) استكشاف مجالات الاستثمار لأحداث "نعديلات والتصحيحات الهيكلية اقتصاديا بناء على أسس الحساب الاقتصادى السليم وتحديد الطاقة الاستيعابية للمجتمع لتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية الانتاجية .
- (٤) سياسات ثلاث التوجه النهائى الامنى المستهدف ومخاطبة الاطار المؤسس المناط به ذلك وكذلك التصور الاستراتيجى الذى يضمن الاستمرار .
- (٥) استكمال الهياكل الارتكازية والمؤسسية اللازمة ويشمل ذلك عملية تنمية وتطوير تشريعى وادارى وتنظيمى شامل للمجتمع ككل .

تعدى عملية تحرير للادوات المالية الى الوصول الى نظام مالى عالمى مفتوح يتجاوز الحدود السياسية للبلاد مما سينعكس على سرعة حركة ومرونة تدفق الاستثمارات الدولية مع امكانية انتشار حجم ضخم من الثروة المالية الهائلة .

ثانيا : المعلومات والاتصالات :

واضح أن مجمل عملية تسيير النشاط العالمى يرتكز على ثورة هائلة من التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات ، بعد ما لاحت فى الافق ملامح أفول نجم اللعب غير الذكى بنصر الطاقة خاصة البترول بالرغم من استمرار امكانية احداث توليفة أو مزيج منها يمكن أن يطيل أمد انعكاس ذلك على نوع الالات ووظائفها . وواضح أن المستقبل الصناعى العالمى محكوم ومقنن تماما بثورة المعلومات والاتصالات هذه مع استمرار دعم ذلك من خلال الالكترونيات كصناعة وبحوث العمليات والبرمجيات كعلم وفن القياس الاحصائى الاقتصادى المعلوماتى كتكتيك مما سيطور من تكنولوجيا المعلومات ذاتها وينعكس بالضرورة على بروز ثلاث صناعات ذات أهمية بالغة متميزة هى : الحاسبات والالكترونيات والاتصالات لان العالم لم يبرح ان اكتشف أنه قرية عالمية حتى أضحى يتحدث عن ما يمكن أن نطلق عليه International Package والمدى الذى يمكن أن يؤثر به ذلك على نمط السلوك واستنقاء الثقافات بشكل سيمعب الهروب منه أو تحاشيه مستقبلا .

ثالثا : التكنولوجيا والمواصفات العالمية :

ان الهدف الاخير للثورة التكنولوجية كعملية تغيير مستمر هو ارساء نمط واسلوب وطريقة حياة تعتمد على امكانية الحساب التقنى مع استمرار بقاء الاهمية الاصلية للحساب الاقتصادى (الاستثمار - تراكم رأس المال - الائتمان - التمويل - التبادل - التخصيص ... الخ) . وان ذلك بالضرورة يأتى فى المحتوى الاساسى لعملية مخاض النظام العالمى من تناغم علاقة مشروعة بين دوال الحساب الاقتصادى ودوال الحساب التقنى وما سينشأ عنها من اندماج مقاييس جديدة Techno-Economic Measures تكون أساسا جيدا لهذا الاندماج . والحساب التقنى هنا لابد أن تعبر عنه حزمة متكاملة من المواصفات والجودة والمنافسة بالمقاييس

العالمية سلعيا وخدميا (استشارات) ، وهو ما يستدعى بالضرورة تدعيم النشاط البحثي الموجه نحو التطوير لاقتحام مجالات جديدة وانهاش المجالات التقليدية نظرا لما تحتاجه من حساب اقتصادي يتمثل في الاستثمار والتمويل المالى الضخم خاصة عند اقتحام مجالات مثل : الهندسة الوراثية - التكنولوجيا الحيوية - شبكات الاتصالات - شبكات المعلومات - صناعات المــــواد الاصطناعية والتركيبية - بحوث الاندماج النووى لتوليد الطاقة ... الخ .

رابعاً : التكتلات والتجمعات الاقتصادية :

فيما تمهد عاصفة النظام العالمى لتأكيد التوجه صوب العملاقة Giantism ، وهذا ما يثبت تحرك الولايات المتحدة الامريكية شمالا وجنوبا صوب كندا والمكسيك وبقية السوق اللاتينية المفتوح فى امريكا الجنوبية والتوجه الذى يحاول استيعاب واحتواء دول اوربا الشرقية داخل اوربا الغربية الموحدة فى نهاية ١٩٩٢ . ومحاولة اليابان استئناس النمو الآسيوية فى غابيتها وامتداد نظرها على الاوقيانوسية عبر الباسيفيكي ولن يفلت من ذلك امكانية التأثير على حزام الجنوب للدول النامية بالرغم من أن أكثر من ٣٥ تجربة تجمع اقتصادى اقليمى لها مالها وعليها ما عليها عبر آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وكذلك كل الآمال التى علقتها الجماهير العربية فى اطار جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة من دفع مسيرة التجمعات الاقتصادية الاقليمية العربية وتناولها لجذور مشاكل الانسان الع ومعالجة القضايا الحرجة والملحة فى اطار استيعاب جديد للتنمية العربية ، ولن نكرر هنا ما أوردناه عن تلك الجهود وتلك المؤسسات لتحقيق تكامل وتعاون حقيقين (ونحيل هنا الى ما كتبناه على صفحات " الاهرام الاقتصادى " فى عدده رقم ٩١٢ بتاريخ ١١/٨/١٩٨٦) . وما تفرضه مرحلة السيولة الدولية حاليا ومقتضيات مخلفات ازمة الخليج وحرب تحرير الكويت .

غير أننا نقرر هنا محدودية النتائج التى أنجزت فى اطار تجارب العالم الثالث مما يستدعى معه التنبيه الى التعامل مع ما ستفرضه لغة النظام العالمى الجديد من :

- (١) تنشيط انتقال البشر والسلع والمال والخبرة .
- (٢) تدعيم المشروعات المشتركة العملاقة على أسس متكافئة في السوق العالمية .
- (٣) ارساء قواعد وافكار جديدة أكثر جودة ونقاء للتفاوض الدولي ازاء العملاقة الجدد والشركات متعددة الجنسيات .
- (٤) تحديد مشاكل الاولوية (التي تختلف بطبيعة الحال) للاطراف المتعاملة في اطار الاستراتيجية الدولية المؤسسة على اعمال نظم الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والمعلومات والامن .

خامسا : نشاط الشركات متعددة الجنسيات :

واضح أن عملية استئناس وترويض هذه الشركات لم تسفر عن شيء ذو قيمة لممارسة نشاطها على الساحة الدولية خاصة فيما يتعلق بمصالح العالم الثالث وبالرغم من استمرار نشاطها التقليدي في حقن الاستثمارات المباشرة وما يترتب عليه من أنشطة تصدير واستيراد وعقود من الباطن ومنح الترخيصات لم يثنها عن ممارسة أنشطة وسيطة كمورد ومناقض مع القيام بأعمال الصيانة... الخ. حتى امتد ذلك الى نشاطها المستحدث الذي لا يرتبط بملكية مباشرة لاصول منتجة مثل عقود الادارة والخدمات والترخيصات والاستشارات والدراسات حتى امتد الى عقود المقاولات الخاصة ونشاط تسليم مفتاح . وواضح ان نمط هذا السلوك سيتعاظم مع ذلك النظام العالمي الجديد مع التشديد على دخول الصناعة التمويلية بما يفسح مساحات أوسع أمام عملية النزيف والنزح العكسي للثروة .

وواضح كذلك أنه ليس أمام الاطراف الاخرى (الاضعف طبعا) الا حزمه من الخيارات الوقائية أو الدفاعية المتمثلة في التالي :

- (١) اعادة النظر في سياسات التعامل معها
(المشاركة - الاتاوة - حق الامتياز - الارباح - اكتساب نظم الادارة والتكنولوجيا والمعلومات) .

(٢) المفاضلة عند التعامل معها بين : التجارة - الاستثمار المباشر .

(٣) تعديل هيكل وميزان القوى في التعامل معها .

(٤) اللجوء الى التحكيم في منازعات الاستثمار .

وفى وجدان العقل الآن يطرح تساؤل عما يدور في الوطن العربي تحت ظل عاصفة النظام العالمي الجديد . هذا ما ستطرحه ملامح البانوراما العربية في عرض وتحليل قادم .

النظام العالمى الجديد

٣ - البانوراما العربية

فى غمرة كل ما أوردناه عن البانوراما الدولية والبانوراما الاقتصادية للنظام العالمى الجديد تحرك فى الوجدان والعقل معا ماذا عن الساحة العربية وهى تشهد ما تشهده وفيما لم يشهده تاريخ المنطقة عبر القرون وما هى آفاق المستقبل تحت ظل هذه الظروف العاصفة .

وهنا وبداية نذكر بعدة أمور - نرى ضروريا استحضارها للذهن قبل الدخول فى تفاصيل البانوراما العربية والتى نوجزها فى التالى :

- (١) تأثر الوطن العربى بما يحدث فى العالم أمر محتوم .
- (٢) الاقتصادات العربية من أكثر الاقتصادات انكشافا على العالم الخارجى (نسبة التجارة البينية العربية الى التجارة الدولية ١ : ١٠)
- (٣) ثلثى صادرات الدول العربية الى الدول الصناعية المتقدمة (مواد أولية فى الغالب) وثلثى وارداتها منها أيضا سلع مصنعة فى معظمها (سلع رأسمالية) .
- (٤) تأمين وحماية وضمان الاستثمار نغمة جدية مشروعة يجب أن تسود توجه الاستثمارات العربية خارج الوطن العربى قبل ترديدها داخله فقط .
- (٥) انعكاس التوافق والتحالف الدولى على مشاكل المنطقة يجب أن يستمر بنفس قوة الدفع التى أقرتها الشرعية الدولية فى حرب تحرير الكويت .
- (٦) التجمعات الاقتصادية العربية وامكانية تواصل تدعيمها لصيغ العمل العربى المشترك يجب أن تظل مرتبطة بالمظلة الام فى اطار جامعة الدول العربية اذا أريد لها التعامل على قدم المساواة مع التجمعات العملاقة الاخرى على المستوى العالمى .
- (٧) الامن العربى الحقيقى والمشروع عربيا هو التزام متعدد الجوانب عسكريا وسياسيا

وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا يعبر عنه في حده الأدنى بالالتزام بتوطين الاستثمارات العربية - بحرية ودعم التوجه لانتقال العمالة العربية المنتقة - بمزيد من التماسك السياسى امام العالم - بشبكة اتصالات ومعلومات موحده - بدفع وتطوير وتنمية دور العلم والتكنولوجيا فى تطوير وتغيير المجتمع - بالاتفاق على الاولويات العربية سياسيا واقتصاديا - بتحديد آليات تنفيذ ما يضمن حل مشاكل الاولوية للمجتمع العربى - باستثناء مؤسسى يضمن تأمين مسيرة التنمية الشاملة التى تجعل من الانسان وسيلتها وهدفها - بتحديد وضمان الاستثمار والمصادقية من خلال سياسات مستقرة قابلة للتشديد دائما - بأبعاد أوهام المغارم والمغانم من اطار المشروع العربى القومى المستقبلى وهو يعانى خزى الكبوة الحالية .

٨ - النظام العالمى فرض على النظام العربى (ويمكن أن يفرض مستقبلا) زيادة درجة الترابط من خلال : الحرب - الغذاء - النفط - الاموال - الاستثمار - التكنولوجيا لغير صالح النظام العربى ككل .

٩ - قطريا تظهر المحاولات فى اقرار صيغة لادارة التنمية خلا مؤسسيا وقطاعيا بما ينعكس على تغذية الاختلالات الهيكلية القطرية بشكل متزايد .

١٠ - عربيا يجب القبول بتضحيات آنية من أجل أهداف مستقبلية لتدعيم كل صور التقارب توجهها للتنسيق والتعاون فى اطار مشترك جما - أو جزئى مع كل ما يمكن تدارسه للاستفادة من درس التوحد الاوربى عبر العقود الماضية .

وهنا يقفز الى الذهن ايضا نتائج مسيرة مشروع التنمية العربية خلال تلك العقود الاربع الماضية تحت ظل المعطيات العشر التى ذكرناها حالا .

وعلى سبيل الامثلة : فان الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (ايفاد) قدم هبات فنية الى الدول العربية بقيمة عشرة ملايين دولار اضافة الى المساهمة فى تمويل مشاريع ترمى الى مواجهة تفاقم العجز الغذائى فى المنطقة العربية والذى سيتجاوز عام ٢٠٠٠ ثلاثة أمثال

معدلاته الحالية البالغة ٢٢ مليار دولار أى ما يقارب حوالى ٦٦ ألف مليون دولار .

أما اذا استعرضنا النسب المئوية لبنود الصادرات العربية فانه يعكس : ضعف القاعدة الانتاجية - محدودية نتائج سياسات وخطط التصنيع القطرية - تباطؤ تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصادات العربية - عدم التقليل للواردات بمعدلات متواترة لارتباط غالبية الدول العربية بدرجة كبيرة بالسوق الدولية .

ومع غياب استراتيجية عربية لتحقيق الاستخدام الامثل لفوائض النفط العربية - عانت المنطقة العربية فيما كان يمكن أن ينعكس ايجابيا لو تم الاتى :

(١) معاملة النفط كأحد عناصر الانتاج شأنه فى ذلك شأن عنصر العمل أو أى عنصر آخر من

عناصر الانتاج ، مع عدم الفصل بين سياسات النفط وسياسات الاستثمار فى المنطقة .

(٢) التركيز على صناعة الغذاء لسد العجز فى واحدة من أهم المشكلات التى تواجه العالم

العربى كما ذكرنا من قبل .

(٣) اقامة صناعة لمستلزمات الانتاج على المستوى العربى .

(٤) اقامة بنك عربى للانماء والتعمير (توازيا مع مقترح انشاء صناديق عربية متخصصة سيأتى

ذكرها فيما بعد) .

(٥) دعم عملية بناء سوق مالية عربية متطورة مختلف الاسواق المالية فى عواصم الدول

العربية .

(٦) التوسع فى اصدار أصول نقدية سائلة قصيرة الاجل .

(٧) تعديل بعض التشريعات المالية السائدة فى الدول العربية فيما يتعلق بالاجراءات النقدية

والقروض .

(٨) ضرورة وجود سوق نقد عربية على غرار السوق الاوربية وانشاء عملة حسابية عربية .

واستكمالا لربط سياسات النفط وسياسات الاستثمار ، فانه يتضح انه اذا ما قيض لثلاث

المال العربى المستثمر فى الخارج العودة الى ارض الوطن العربى فان ذلك يكفى لانشاء

كافة مشاريع الاحلام السياسية الضخمة ليدخل بها العرب ركب الدول الصناعية ومن بين تلك

المشاريع : الحديد والصلب - درفلة الحديد - صب المعادن - توليد الطاقة الكهربائية - من
المفاعلات النووية - صناعة المعادن (كالححاس - الالومنيوم ... الخ) وعشرات الصناعات
المشتقة منها - الصناعات الهندسية - الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ... الخ . وفيما يرصده
المراقبون فان الاستثمارات العربية للنفطيين داخل الوطن العربي حتى نهاية الثمانينات لم
يتجاوز نسبتها من ٢ - ٣ ٪ من استثماراتها خارج الوطن العربي ، وأن موضة الاستثمارات

العربية واعادة توظيفها وتدويرها وضمائها بالمنطقة العربية هو خطاب الضمان لعدم تدفقها
خارجيا صوب الاسواق الجائرة التي تزخر بقصص الاغارة والعمل على تآكل تلك الاستثمارات وقضم
حواشيتها وقصص المؤسسات العملاقة ونجايتها في ذلك كثيرة .

ان ما ذكره حالاً يذكرنا بالمصارف العربية ، حيث ستجد هذه البنوك نفسها في وضع
ضعيف في السوق العالمية التي تسيطر عليها البنوك العملاقة ومن هنا تأتي المطالبة بتجميع
وتعاون البنوك العربية كي لا تبقى فريسة للاستفراد من قبل الطامعين والمزاحمين خاصة وان
عالم التسعينات سيشهد تجميعاً للبنوك ضمن اربع فئات رئيسية وهي :

- (١) البنوك العالمية العملاقة .
- (٢) البنوك الاقليمية الكبيرة .
- (٣) البنوك المتخصصة أو التخصصية .
- (٤) البنوك المحلية .

واذا كان العرب قد اخفقوا في تحقيق التوحد على الصعيد السياسي ، فليس هناك

ما يمنع من قيام توحيد وتكتل على الصعيدين المالي والاقتصادي وبالرغم مما يقال زعمًا بأن
البدلة السياسية تفصل على قياس الجسم محليا ، في حين أن الثوب الاقتصادي لا يمكن له
أن يأتي مستقلاً عن الاوضاع والقياسات الدولية العامة التي يتداخل فيها أكثر من عاملاً
واعتماداً ... ؟ .

ان فداحة التعبير عن النتائج التي أسفر عن سقوط مشروع التنمية العربية تركيز حول مجموع الديون العربية التي بلغت حوالى ٢٠٠ الف مليون دولار ، حيث تمثل حوالى ٥٠٪ من الناتج المحلى وحوالى ١٢٥٪ من مجمل صادرات السلع والخدمات للعالم العربى ، كما تبلغ خدمة الديون العربية حوالى ٢٥٪ من مجمل صادرات السلع والخدمات .

والسؤال : هل يمكن معالجة الديون العربية بتشكيل مؤسسة عربية أيا كان مساهمها تأخذ على عاتقها ادارة الديون العربية وتضمن استمرار تدفق رؤوس الاموال لتمويل مشاريع التنمية فيها ؟؟ .

وكذلك فلا بد من التذكير بالمسيرة التي تعايش معها العمل العربى المشترك منذ عام ١٩٤٥ الذى شهد قيام جامعة الدول العربية وكان نقطة البداية للاطار المؤسسى للعمل العربى المشترك وممارسته ، وفى غمرة شعارات وزحام تيارات ماجت بها الساحة العربية لم يتم ان حدث ولو لمرة واحدة وقفة مع النفس لنسأل انفسنا مجموعة من الاسئلة تتبلور حول ما الذى قصدناه بالعمل العربى المشترك ؟ كيف نمارسه ؟ ما هى انجازاته الحقيقية الواقعية التى يمكننا تقييمها بعد كل هذه السنوات ؟ أى معنى ذلك الذى يعمق فينا كل معانى التخلف والتجزئة والتفكك والتبعية والتشزيم ؟ ماذا عن مضمون الوحدة العربية التى نتشدد بها ؟ هل تظل هدفا أو أملا أم أضحت ألما وسرابا ؟ . تدافعات من حوارات بين الاحباط والرجاء والامل والمستقبل يجب أن تفضى بنا الى تبين جذورها من خلال ادراك التالى :

(١) البنية الداخلية العربية : حيث تعاني من التنوع والتباين فى وقت واحد ، والتباين هنا له شق تاريخى ترسب عبر فترات ومراحل متلاحقة وأصبح من مقومات البنية الذاتية للمجتمع العربى ، والشق الاخر شق آنى أو معاصر يخاطب تلك التباينات المعاصرة فى هذه البنية . وواضح أنه لا يجوز الفصل عند التعامل معهما ، ولا يجب تنصيبهما على أنهما العقبة الكؤود ونهاية البداية أمام العمل العربى المشترك .

(٢) مجموعة العوامل الخارجية : التى تخاطب حزمة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى لا تمت ولا تنتمى بأى صلة لوجودها التاريخى والجغرافى وكيان المنطقة العربية ولكن لا يمكن اغفال او اهمال أو التهوين أو التهويل من تأثيرها على المنطقة العربية وسرعة استجابة المنطقة العربية للتأثر بها وهى تتمثل فى مجمل ما أفرزته الصراعات العالمية (حربين عالميتين أولى وثانية) مع امكانية ادامتها بصيغ اخرى تتجه صوب الثروات (بعد اقتصادى) ، أو صوب الموقع (بعد استراتيجى) أو صوب العقائد الدينية والثقافية (بعد اجتماعى) أو صوب انماط النظم (بعد سياسى) أو صوب مزيج مسهب يحافظ على قوة دفع واستمرارية الازمة ... الخ . وفى الواقع فان اصداء ترجمة ذلك يقف التاريخ شاهدا عليها فيما تم التعبير عنه فى : الحروب الصليبية - العثمانيون - الاستعمار الاوربى التقليدى - الاستعمار الجديد - استنزاع الكيان الاسرائيلى - الجولات العربية الاسرائيلية - الصراعات العربية المحلية - حرب الخليج الاولى - حرب الخليج الثانية ... الخ .

(٣) تقزيم وتأزيم الجهد العربى المشترك : وتقف شاهدا على ذلك تلك المراتب التى استمرأنا اجتارها منذ تجربة وحدة مصر وسوريا - حملات التشكيك والبذاءات الاعلامية والدبلوماسية - تسبيحنا للنظم الخارجية (اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا وفكريا وثقافيا) - مسح جهودنا من ادارة الازمات الى ادارة لقضايانا ومصيرنا - ضرب وطعن كل المحاولات الشريفة للوحدة والتجمع العربى من كافة الاتجاهات - تناحر النظم العربية - اختلاف التناول لنظم ومؤسسات العمل العربى المشترك ... الخ .

(٤) تعويم العمل الاقتصادى العربى المشترك : وقد أسهم فى ذلك تباين وغياب سياسات اقتصادية بين الدول العربية - التنافس على تماثل التخصص الانتاجى (زراعى وصناعيا) - تعليية الحوائط والعوازل الجمركية - الاغراق فى تعقيد الابعاد النقدية - تلغيم الطرق والمداخل امام المشروعات العربية المشتركة الجادة - وظائف مؤسسات العمل العربى المشترك وقانون العملة ذات الوجهين - اختفاء نوايا وأجهزة التنسيق العربية - استمرار

المشاعر السلبية نحو مشروعات التوحيد والتجمع العربي - انعدام القدرة على التمييز بين النظر الى المستقبل داخل الوطن العربي أو خارجه - تأثر الوجه الاقتصادى بالوجه السياسى فى كل عمل عربى .

ومحصلة ذلك كله أدت الى تعثر نموذج التوحيد والتجمع والتعاون الاقتصادى فى اطار العمل العربى المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية كنموذج (قومى واقليمى) وظهرت ابتسار الركائز الاقتصادية والسياسية والثقافية الحضارية كما نوجزها فى التالى :

الابعاد الاقتصادية :

- (١) اختلاف مستويات التنمية عامة ، والتنمية الصناعية بشكل خاص .
- (٢) التخوف من عدم التوزيع العادل المتكافىء للمكاسب بين الشركاء .
- (٣) التشوه المتنامى لهياكل الاسعار النسبية .

الابعاد السياسية :

- (١) اشتداد تباين واختلاف الانظمة الاقتصادية - الاجتماعية .
- (٢) حساسية اعتبارات السيادة الوطنية .
- (٣) اهمية الاعتبارات الامنية الداخلية والخارجية .

الابعاد الثقافية الحضارية :

- (١) بروز خطورة الاعتبارات العرقية والطائفية .
- (٢) استمرار حالة الجمود الفكرى والسلوكى فى مواجهة التغيير .
- (٣) استقرار عادات وسلوكيات تحبط وتعوق الانجاز وصولا لتحقيق الاهداف .

ولم تنشئ الارادة العربية كلية للبحث عن صيغ اخرى على طريق المحاولة للتجمع أو للتنسيق أو للتعاون أو التوحيد في عمل عربي جماعي مشترك أو جزئي مشترك ، وبالرغم مما حدثت به الادبيات وتناوله عدد من الباحثين وعلى سبيل المثال (هوبر - كارل دويتش - اتريني) الذين تناولوا أهم العناصر الدافعة صوب هذا النمط ، فان المنطقة العربية وما ظهر فيها من تجمعات لا تخرج كثيرا عن مجمل تلك العوامل التي تشارك بها تجارب تجمعات العالم الثالث الاقليمية سماتها والتي يمكن ايجازها في التالي :

- (١) وجود خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة .
- (٢) التجاور والترابط أو الامتداد الجغرافي .
- (٣) توفر حد أدنى من التجانس السياسي (الذي يوفر حد أدنى من التعايش العرفي والطائفي) .
- (٤) توقع تأمين وحماية والدفاع عن المزايا الاقتصادية المرتقبة .
- (٥) توقع أو وجود خطر مشترك داخلي أو خارجي .
- (٦) وجود قطب اساسي لالتفاف عملية التجمع حوله .

ومعروف أن المنطقة العربية شهدت عدة محاولات لتجارب التجمعات الاقليمية وما يهمنها هو لفت الانتباه الى ما استقرت عليه تلك المحاولات في نهاية الثمانينات في التشكيلات التالية :

اولا : تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٥ مايو ١٩٨١)

ثانيا : تجربة مجلس التعاون العربي (١٦ فبراير ١٩٨٩) .

ثالثا : تجربة اتحاد المغرب العربي (١٧ فبراير ١٩٨٩) .

وسيتناول العرض بالتحليل تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في فترة ما قبل ازمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت - وماذا عن المستقبل بعد انضمام مصر وسوريا وترك الباب مفتوحا امام بقية الدول العربية الاخرى كما اعلن في دمشق مؤخرا .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما قبل أزمة الخليج الثانية :

يذهب بعض الباحثين الى ذكر العوامل التي أدت الى انشاء المجلس وتصنيفها الى مجموعتين أساسيتين ، تنصرف الاولى الى مجموعة العوامل الاساسية الدائمة أو شبه الدائمة والتي تعبر عنها تلك المقومات التي تمتلكها دول المجلس ، وتعظم أهمية النفط الاقتصادية لها واستمرار صراع القوى الكبرى في المنطقة دفاعا عن مصالحها ، وتنصرف المجموعة الثانية الى : عوامل مساعدة أو معجّلة عبرت عنها استمرار حالة الانقسام والتصدع العربي ، وقيام الثورة الايرانية في اوائل عام ١٩٧٩ ، والغزو السوفيتي لافغانستان ، واندلاع الحرب العراقية - الايرانية (أزمة الخليج الاولى) في سبتمبر ١٩٨٠ .

أما عن أهداف المجلس ، فقد أجملت المادة الرابعة من النظام الاساسي هذه الاهداف في التالي :

(١) تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها .

(٢) تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

(٣) وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية :

- الشؤون الاقتصادية والمالية .
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .
- الشؤون التعليمية والثقافية .
- الشؤون الاجتماعية والصحية .
- الشؤون الاعلامية والسياحية .
- الشؤون التشريعية والادارة .

(٤) دفع عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص .

وقامت فلسفة التعاون بالمجلس على ثلاث مبادئ هامة وأساسية منسجمة مع أسس وقواعد النظرية السليمة للتنظيم الدولي والتكامل الدولي لانها تراعى :

(١) مبدأ القبول .

(٢) مبدأ السيادة .

(٣) فكرة الوظيفة .

والتي تضمن التنسيق والتعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية من أجل تقليل حدة الخلافات السياسية .

وعن البعد الاقتصادى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فانه وبعد مضى أسبوعين فقط على التوقيع على النظام الاساسى للمجلس ، تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مما يدل بالقطع على أهمية وألوية القطاع الاقتصادى فى اطار عملية التعاون والتكامل وباعتبار أن النجاح فى هذا القطاع هو السبيل الامثل للتقدم ، وذلك يعطى الانطباع لمحاولة جادة لكسر حدة أحادية الاقتصاد الخليجى المعتمد بالدرجة الاولى على النفط كعنصر أساسى فى تحريك العملية الاقتصادية ومخاطبة قضية الت . وحتى وان ظلت مشكلة الاحادية هذه ، لكنه يلزم احداث نوع من التنسيق والتعاون فى رسم السياسات وتحديد المواقف بين دول الخليج .

وهناك عدد آخر من المشاكل تعمق الحاجة الى التنسيق وذلك التعاون ، لعل أهمها :

(١) ضيق نطاق السوق المحلية .

(٢) قلة فاعلية القطاع الزراعى وندرة الموارد المائية .

(٣) محدودية القدرة الاستيعابية للبنى الاقتصادية للجرعات المالية النفطية .

(٤) الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة .

وفي إطار هذه المشاكل امتزجت المسألة الامنية الى رغبة في استكمال اطار التعاون والاستفادة منه في اطار التنمية الشاملة وكانت النتيجة هي : الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي اشتملت على أربعة جوانب رئيسية للتعاون في المجال الاقتصادي هي :

- (١) التبادل التجاري .
- (٢) تفضيل دور القطاع الخاص .
- (٣) التنسيق النفطي والصناعي .
- (٤) التعاون المالي والنقدي .

وقد راعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة كذلك خصوصيات الدول الاعضاء بالمبادئ الاربعة الاساسية التالية :

- (١) مراعاة التفاوت في مستويات النمو وأولويات التنمية ، مع منح أى اعفاء مؤقت لتطبيق احكام الاتفاقية .
- (٢) لا يجوز ان تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة اخرى تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية .
- (٣) تكون الاولوية في التطبيق لاحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والانظمة المحلية للدول الاعضاء .
- (٤) تحل الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الاحكام المماثلة لها والواردة فى الاتفاقيات الثنائية .

والمتابع لمسيرة التنمية الخليجية لاحظ أن مجمل الصفات المشتركة لدول المجلس من دين وقيم ولغة وثقافة وذوق وادراك ومناخ وزى ومسكن وموارد وسواحل وتبادل بيئي وعلاقات مع العالم الخارجى قد ترابطت مع مجموعة العوامل الحاكمة التى فرضها حجم السكان ، وحجم السوق ، ودرجة التعرض العالية للسوق العالمى ، وضعف الهيكل المهارى للطاقات البشرية

فيما أفرزه من وضع معكوس تمثل في فائض رأس المال ونقص واضح في العمالة لترسم ملامح مسار التنمية الخليجية في اعتمادها على الشركات الأجنبية والاستشارية التي قامت بتنفيذ المشروعات ومراقبتها (بشكل مباشر وغير مباشر) في بداية توافر الموارد ، وأنه بنهاية عقد الطفـــــرة (١٩٧٣ - ١٩٨٣) واتمام معظم المشروعات والمرافق الاساسية تأثر المستوى المعيشي بانخفاض ملموس في الاجور والاسعار ، ووجدت المبررات للسحب من الاحتياطي أو طرح أدوات الدين العام بدعوى الاحتفاظ بالنظام السليم لتوظيف رأس المال العيني وتوسيعه وتعميقه ، وفـــــرض صيانة المرافق الاساسية تحديا أمام معرفة تكاليف خدمات الانتاج في قطاعات الماء - الكهرباء - الاتصالات - المرافق ، وأفرد للقطاع الخاص منزلة ودورا ابتكاريا ورياديا على نطاق كبير مـــــن خلال التحديد الجيد للفرص المتاحة له بشكل منظم ، واجتهدت كافة المؤسسات على مستوى كل دولة وعلى مستوى دول المجلس ككل في ابراز اهمية التعامل مع لغة العصر ومعطياته من : نقل التكنولوجيا - الكفاية الانتاجية - رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد - الاستغلال الامثل لموارد الثروة - ذاتية التنمية وتأصيلها وتجديرها - ... الخ ، كل هذه الجوانب تلتقى في عنصر أساسي هو محاولة التركيز على التغيير في نوعية القوى العاملة أي التركيز على العنصر البشري فيما أسمته بعض هذه الدول " باستراتيجية الانسان " .

وفي سياق عمليتي المد والجزر التنموي العربي كان هناك زخما ملموسا موازيا لدعـــــم العمل العربي الخليجي المشترك وانبرت النخب العربية المهمة بقضايا مصير الامة العربية واستشراف مستقبلها وأفرزت مجموعة من الحزم المتسقة للركائز الهامة التي تحدد المسار والمستقبل العربي مع كل تيارات ورياح وزلازل التغيير من حولنا تحسبا لاستقبال القرن الواحد والعشرين وفيما تم التوصل اليه نورد الاتي :

- (١) أهمية اعتبار البعد السياسي في أي عمل عربي مشترك .
- (٢) الوظيفية وانحسارها من المستوى القومي العربي العام الى المستوى الجهوي الفرعي الاقليمي .

- (٣) حق الجماهير في المشاركة والمبادأة والمبادرة والتعاون بالرأى والرأى الآخر .
- (٤) انتقال العملة العربية عبر الحدود السياسية للاقطار العربية وتأثيره على التوجهات السياسية للمواطن العربي العادى (مصدر تعاون أو مصدر توتر) .
- (٥) حساسية فكرة الدولة القائد أو النموذج أو الملاذ (مشكلة قيم ومعايير) .
- (٦) عناصر القوة الاقتصادية العربية وارتباطها بعناصر القوة العسكرية والسياسية وتحقيق الاهداف الاستراتيجية وارتباط ذلك بالروح المعنوية والارادة الوجدانية تعبيرا عن القوة الخفية الغير محسوبة كيفيا وكما وما تشكله من قوة ضاربة وقت الازمات .
- (٧) توازن القوى وتوازن المصالح وصور الالتفاف والتطويق والاختراق والحصار والغزو للمشروع القومى التنموى العربى المستقبلى .
- (٨) النماذج والدراسات الكمية وتوظيفها بالقدر الذى لا يقود للتعميه أو التعميم أو تعويم المشاكل وحلولها وبدائل هذه الحلول أو اقرار وافترض سيناريوهات لسرعة عملية التغيير ذاته على الساحة العالمية بما يؤثر على معنوية النتائج والمعانى التى تقود اليها .
- (٩) النظام العربى وترابط النظرة فى اطار الجغرافيا السياسية - الجغرافيا الاقتصادية - الجغرافيا الاجتماعية - الجغرافيا الثقافية - الجغرافيا الامنية ومحاولة عمل مزيج يؤدى الى تكثيف عناصر القوة بما يؤدى الى تحسين أوضاع التعامل مع بقية اجزاء العالم الاخرى .
- (١٠) الحاج العاجلة الى التوصل الى نموّج فكرى يعمق من الاحساس العربى العام لاثر التحولات فى النظام العالمى على عام العربى الاجمالى وجزئياته القطريّة والجهوية (التجمعات) مع امكانية زيادة كفاءة سرعة الاستجابة المرنة والرشيده لعملية التوازن فى سياق هذه التحولات .

وبالرغم من ذلك فان الحقيقة مهما كانت درجة مرارتها فان التنمية العربية لاتزال فى حالة تعميق تبعية الاقتصادات العربية الى العالم الخارجى ، فمثلا المنتجات الزراعية تسوق وتحدد أسعارها وشروط بيعها وحجم مشترياتها فى العالم الخارجى ، والمنتجات المعدنية

التي شهدت انجازا لم يسبق له نظير في السبعينات لتصفية الشكل التاريخي التقليدي لفوضى الهيمنة والسيطرة الاقتصادية العالمية على النفط العربي ، عادت تهيمن عليها القبضة المطلقة للشركات النفطية الغربية تحديدا لحصص الانتاج والاسعار والتسويق ، والانتاج الصناعي أصبح عالة على هذا الاقتصاد فلم يعد يصدر منه الا النذر القليل ولم يتوصل الى انتاج السلع الاستهلاكية الاساسية ولا انتاج الحاجات الضرورية لتغذية عمليات اعادة الانتاج على أسس قومية مع ضعف جميع العلاقات التشابكية بينه وبين قطاعات الاقتصاد الوطنية - وهكذا فان الوهن أصاب التنمية وانعكس على الوضع الضعيف للامكانية التقانية المتاحة والكامنة .. هكذا يستمر المسلسل الدرامي التنموي ليقرر فشل التنمية العربية وعجزها عن أداء وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية وقصورها عن رسم وتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسة على منظور استراتيجي قومي طويل المدى يحدد ويستشرف المستقبل العربي ازاء التطورات المتدافعة المتلاحقة .

وهكذا ايضا ... مهما كانت مرارة النتائج لكنها لم تفت في عضد المهتمين بمصير الامة وما وصل اليه النظام العربي وما يحمله المستقبل من آفاق يمكن أن تتأثر بها استراتيجية عربية شاملة تشمخ أملا لتسمو فوق كل معاناة آلام التجربة ونتائجها ، ومع اصرار واستمرار النخب لجهودها هنا وهناك من الرباط حتى المنا لورت لدى البعض أسسا وركائز يمكن الاعتماد عليها لترسم خطى المستقبل في التالي :

- (١) أنه لا يمكن الفصل بين التنمية ونتائجها كعلم من علوم الاقتصاد وبين بقية العلوم الاجتماعية الاخرى (الاجتماع - السياسة - علم النفس) في تفسير وقياس النمو الاقتصادي وعمليات التنمية في النظام العربي .
- (٢) أنه يجب تحليل القرارات الاقتصادية ضمن الاطار السياسي أو القرارات السياسية ضمن الاطار الاقتصادي وبمعنى أكثر بساطة ومباشرة لا اقتصاد بدون سياسة ولا سياسة بدون اقتصاد مع اعتبار القيم الاجتماعية ، والذي يعبر عنه البعض بالركون او اللجوء والاستئناس الى اسلوب التحليل المعتمد على الاقتصاد السياسي الذي يدعو الى تقدير الكفاءات الشاملة : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - وليس الاقتصادية أو المادية فقط .

(٢) أنه يجب النظر بالاعتبار الى مكونات البيئة التنموية العربية ككل (كآليات مترابطة) لكافة أبعادها : التنظيمية الادارية ، التشريعية القانونية ، السياسية الثقافية ، الاقتصادية الاجتماعية ، العلمية التكنولوجية ، السلوكية القيمية ، التاريخية الذاتية ، الاستقرارية الامنية ، الداخلية الخارجية ، الطبيعية المواردية ... الخ .

والبيئة العربية بهذا المفهوم فى حالة تخلف مؤسف لعدم قدرتها على تأدية ما يطلب منها ، وأدى غياب هذه الازدواجيات الموجبه الى تركيز الازدواجية السالبة فيما انعكس على كافة المحاور السياسية والاجتماعية والسكانية ، والتعليمية ، والعلمية ، والمهنية ... الخ .

(٤) أنه لا يجب مساواة معدل النمو بدرجة التنمية لان الاخيرة لا تشمل معدل النمو فى الدخل الفردى فقط انما تتعداه الى : الانتاج الزراعى للفرد - الانتاج الغذائى للفرد - الانتاج الصناعى للفرد - تصدير السلع - انتاجية العامل - توزيع العمال بين الصناعة والزراعة وانتاجية الارض الزراعية - ضبط وترتف - نمو السكان - اعادة توزيع السكان حسب المكان والمهنة والعمر والجنس بما فى ذلك الهجرة المؤقتة والدائمة تقدير التغييرات فى معاهد ومؤسسات التعليم - القدرة على القراءة - التدريب الفنى والمهنى ... الخ .

(٥) أنه يجب تحديد الاتجاه الذى تنتهجه الاقطار العربية بغض النظر عن انتماءاتها الجزئية اقليمية (الجهوية) والمتمثلة فى تجمعاتها الاقتصادية عما اذا كان اشتراكها أو رأسماليا أو رأسمالية دولة أو غير ذلك اذا وجد .

... وهكذا كان الحلم بالمستقبل جميلا لاحت فى أفقه ألوانا ناعمة ووردية أو هكذا تصورنا ... حتى وقع ما وقع ... وبدأ الزلزال العربى فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ (العراق يغزو الكويت) وأصبحت المأساة يوما بعد يوم خبزنا المر وماءنا الزعاف - حتى تم تحرير الكويت ... وتستمر آثار الزلزال وهى كبيرة عن محاولات التقدير مهما عظمت الاجتهادات .

- (١) التكلفة اليومية للقوات العراقية حوالى مليون دولار .
- (٢) خسائر ناتجة عن تجميد الارصدة العراقية حوالى ٥ آلاف مليون دولار .
- (٣) خسارة العراق الناتجة عن ايقاف تصدير البترول الغام شهريا حوالى مليون دولار .
- (٤) الارصدة الكويتية المجمدة بالخارج نتيجة للغزو حوالى ١٦٠ ألف مليون دولار .
- (٥) الارصدة التى كانت متواجدة بالبنك المركزى الكويتى وقت الغزو وكذلك البنوك التجارية حوالى ٤ آلاف مليون دولار .
- (٦) خسارة ناتجة عن معاملة الدينار الكويتى بالدينار العراقى شهريا حوالى ٨ آلاف مليون دولار .
- (٧) تكلفة قوات التحالف بالسعودية يوميا حوالى ٢٤ مليون دولار .
- (٨) اكثر من ١٣٠ الف اسرة كويتية خسرت دخلها وعقاراتها وممتلكاتها .
- (٩) اكثر من ١٣٠ مليون دولار خسارة يومية لحرائق آبار البترول الكويتية المشتعلة .
- (١٠) خسارة دخول المصريين العاملين بالعراق فقط ٥٠٠ مليون دولار .
- (١١) خسارة تدمير تسليح العراق بنسبة اكثر من ٩٠٪ .
- (١٢) تدمير القاعدة الصناعية الاساسية العسكرية والبنية الاساسية والمرافق فى كل من العراق والكويت .
- (١٣) حجم الانفاق المصرى من النقد لـ ازمة الخليج الثانية يتراوح ما بين ١١ - ١٢ الف مليون دولار .
- (١٤) مدخرات المصريين العاملين فى الكويت تتراوح ما بين ١٠ - ١٢ الف مليون دولار .
- (١٥) تكلفة فرص عمل للعمالة العائدة من الخليج تتراوح ما بين ٧ - ٨ الف مليون دولار .
- (١٦) تكلفة خسارة تحويلات المصريين العاملين بالكويت والعراق تتراوح ما بين ٢ - ٣ الف مليون دولار .
- (١٧) تكلفة خسارة دخل قناة السويس تتراوح ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار .
- (١٨) تكلفة خسارة قطاع السياحة المصرى حوالى ٢ ألف مليون دولار .
- (١٩) تكلفة خسارة قطاع البترول المصرى حوالى ٢٠٠ مليون دولار .

٢٠) تكلفة ممتدة للآثار الخطيرة التي ستنج من تدمير البيئة الطبيعية برا وجوا وبحرا فى منطقة الخليج وآثارها الممتدة على بقية أقطار المنطقة والمناطق الأخرى المتاخمة لها ... الخ .

ويتسارع الأحداث بين الغزو والاحتلال والتحرير لدولة الكويت فان حدثى التدمير والتعمير سيقودان فى اتجاهات موجبه وسالبة فى نفس الوقت لكل من الاقتصاد العالمى والاقتصاد العربى - ومع اعتبارات حسابات المغام والمغارم لا تأخذنا ولا يجب أن تجرفنا مشاعر الانفعال للانكفاء على النفس فمازالت مشاكل الديون العربية والاستثمار داخل الوطن العربى وعودة العمالة الى سابق عهدا بالخليج تطرق آذاننا وبالحاح كل يوم بل كل لحظة على عدم الاستسلام لافكار الغير أو لمخططاته ، فان هى نجحت رسبنا نحن فى امتحان الارادة التى أشرنا اليها بالقوة الخفية الغير محسوبة كيفيا وكما وما تشكله من قوة ضاربة وقت الازمات وحتى لا تذهب هباء مع افكار جزئية مبتسره .. هل ننشئ بنك ؟ هل نلغى الصناديق هل نعيد الدعوة الى دعم فكرة السوق العربية ؟ هل ننشئ صناديق جديدة ؟ ... الخ .

وهنا نطرح تصورا لمجمل خطوط عريضة تحدد محاولة للتحرك على عدة محاور استراتيجية عربية شاملة فى نفس الوقت وكاستشراف مسبقلى يقترح التعامل معها تحت المظلة الشرعية الام - ونقصد بها جامعة الدول العربية التى يلزم أن يمسه التطوير الجذرى الشامل لمواكبة الحدث والاحداث المقبلة الكامنة والتى لا يعلمها الا الله وحده) - هذه المحاور تتبلور تنظيميا للتعامل مع :

- ١ - الخريطة السياسية والحدودية للاقطار العربية .
- ٢ - توزيعات السكان والموارد البشرية ونظم التعليم والتدريب .
- ٣ - البحث العلمى والتحديات التكنواقتصادية العالمية -
- ٤ - الزراعة والغذاء والموارد المائية .
- ٥ - التصنيع والصناعة والتكنولوجيا المتاحة والحديثة .

- ٦ - التجارة الخارجية بينيا (عربيا) ودوليا .
- ٧ - النفط وبدائل الطاقة والطاقات الجديدة والمتجددة .
- ٨ - النقد والمال والمديونية والمصارف العربية .
- ٩ - نظم المعلومات الشاملة وتجارة الخدمات .
- ١٠ - البيئة الطبيعية العربية .
- ١١ - انتقال عناصر الانتاج عبر الاقطار العربية .
- ١٢ - الفكر التّنموى وتحديث الدراسات المستقبلية في ظل المتغيرات المعاصرة والعقبة -

ولا أقل من ضمان حد ادنى من جدية للتحرك على هذه المحاور من انشاء صناديق عربية متخصصة تساهم فيها الدول العربية بأوزان مختلفة كل حسب استطاعته ورؤيته ومقدرته وامكانياته وتصور استفادته منها . . . أيا كانت المعايير - فى اطار وتحت مظلة جامعة الدول العربية التى يجب أن تضطلع فى هذه المرحلة التاريخية من تاريخ الامة العربية والعمل العربى المشترك بعمل تطوير جذرى يستنقى الامة العربية من محنتها ويستنهضها من مأساة كبوتها والتى يجب أن تقودها بالتفاؤل والامل والثقة وتأصلا القيم الضائعة من خلال الفعل لا الانفعال وهى فى صراع مع زمن لن يرحم بكل معطياته مد اولوياتها وآليات عملها فى كل الاتجاهات مصحوبة بمصداقية حسن النوايا وارسال خطابات الضمان بدعم مبادئ وأسس استمرار واستقرار الشرعية العربية والشورى طريق للاتفاق او الاختلاف او التوفيق او التحكيم .

ان ذلك يتطلب اعادة النظر وبامعان شديد وعلى وجه السرعة وليس التسرع من رسم النهج العربى الجديد الذى يعيد صياغة سلوك الامة العربية فى كافة اقطارها ومؤسساتها ومنظماتها وآليات عملها وتوجهاتها وتعاملها مع كل الاطراف العربية داخليا وخارجيا مع بقية اجزاء العالم بمؤسساتها ومنظماتها وتجمعاتها ووحداتها واتجاهاته ومصالحه بفهم عميق للغة عصر عاصف كانت الامة العربية ذاتها وتظل على رأس قائمة اولويات تجريب معطيات العصر مع عدم اعتبار لفداحة أى ثمن تدفع .

هل تجيب دول اعلان دمشق عن ذلك كبداية لبلورة تنظيمية وكخطوة ترسم طريق المستقبل العربي ؟ ان الثمن الحقيقي الذى لا يجب ان تتغافل او تتغاضى عنه بعض وحدات منظومة القدرة للامة العربية فى طور المخاض العسير هو الاقتراب نحو فهم مضامين المسئولية العربية المشتركة والعدالة الاجتماعية العربية والمساهمة فى تحمل الاعباء أو تخفيفها الى الحد الذى نشعرنا جميعا بأننا حقا (خير أمة اخرجت للناس) ولك الله يامصر فقد كنت وستبقين قيمة وقيما وقوة وقدرة وقدوة (رغم مرارة الاحساس دائما بوعورة الدرب) ذهبت بها الى اطراف الدنيا ولم ولن يضلك طريقك كل ما يملك الاخرين من ذهب .